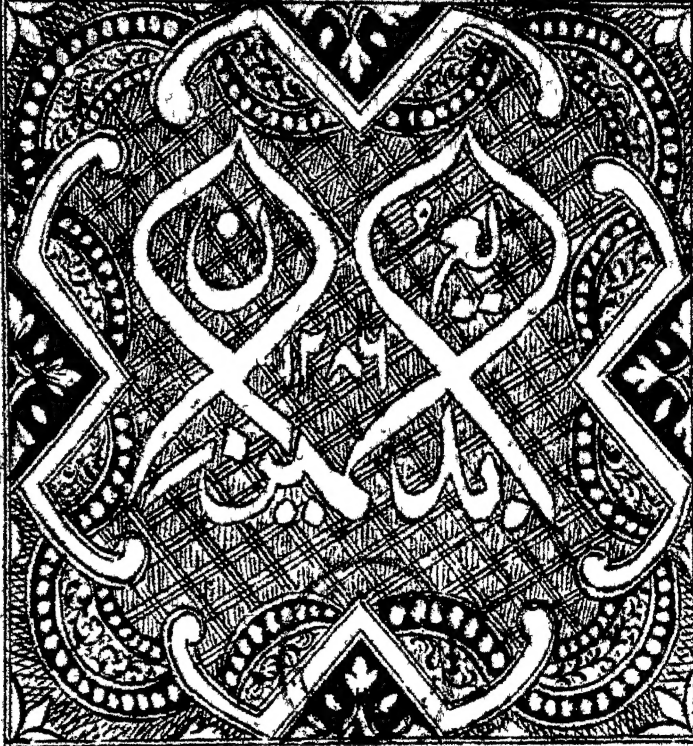


6125
-SIA

مَوَالِیْ الْاَکْبَر

CHECKED - 1963

نسخه موزن و تصحیح منشی سی :



واقع کثره محمد علی خان متصل مکان سیم مرزا محمد علی دعو

در مطبع محمد علی خاں بن محمد خاں و منطبع

التفسير الحقيقي من غير كلف عن ان الظاهر في صورة الاطلاق
يحصل التقسيم بأربعة شروط لا وهو كلف عن ان الظاهر والتشبيه
على المراتبة بين العلم ومطلق التصو فسر مطلق التصو المذكور في ضمن
المقيد بقوله وهو اي التصو حصول صورة الشيء في العقل ولو قال
حصول الشيء في العقل لكان أولى ان قيل المرادفة تقلم بكون مطلق
التصو مشتركا بين القسمين قلنا استرأى الشيئين بين الشيئين يدل
على ترادفهما لا انا اذا قلنا الحيوان اما ماشيا طوقا واما ماشيا غير ناطق لا نلزم
منه مرادفة الماشي للحيوان بل غاية التصادق وهو لا يستلزم الترادف
ولا يجوز ان يكون قوله وهو حصول صورة الشيء في تفسير التصو فقط
الا لو يكن ما عدا ذلك خلو فيه ولا يجوز ان يكون تفسير العلم اذ لا معنى
للتوسيط تعريفه بين قسميه بل ينبغي ان يقدم على القسمين قد يقا
معنى التوسيط التنبيه على ان المفصو الاعظم هما التقسيم والتعريف
حصول البصيرة في التقسيم لمست معرفة للفهم كافي ان كانت باعتبار احد
القسمين قيل صورة الشيء ما يؤخذ منه عند حذف المتخصص ولا يخفى ان
ظاهر هذا التعريف لا يتناول صور الجزئيات حيث هي جزئيات وصولا لخصات
من حيث هي معدومات وقد قيل الاولى ان يعبر الصورة بكيفية يحصل
في العقل واعلم ان تفسير مطلق التصو عما ذكرنا من ادراك الجزئيات
عند من يقول بارتسام صور الجزئيات في العقل لا في الآلات والتفسير
الشامل له على المدرسين حصول صورة الشيء عند الذات المجردة والمراد

بصورة الشيء الصورة الحاصلة عند العلم لا في شكله فنتناول
 ملاحظا ان الواقع ايضا العقل هو موجود عن المادة لا في مقدارها
 في فعله وهي النفس الناطقة التي تشير اليها كل واحد بقوله انا وذا
 نقرر هذا فاعلم ان معنى حصول صورة الشيء في العقل ان يحصل في العقل
 اثر ذلك الشيء بحسب ما وجد في الخارج كان اياه والمراد بالشيء المعنى
 اللغوي وهذا ظهر فما قيل ان هذا التعريف لا يتناول تصور المعدوم
 لان المعدوم ليس بشيء ذي صورة وقوله وهو حصول صورة الشيء
 في العقل جملة معترضة بين المعطوف عليه وهو قوله اما تصور
 فقط وبين المعطوف وهو قوله او تصديق وهو تصور معدوم
 دائمه حكمه بسقط الاعتراض بانه يلزم ان يكون كل واحد
 من تصور الحكم عليه وبه والنسبة والمجموع للركب من الثلاث
 كل اثنين منها تصديق لكن ينبغي اعتراض اخرنا من الذي يقطع مادة
 الاستكمال هو ان يقال ان المراد معناه دائمة معتبرة واعلم ان
 المعبة لا تدل على خروج الحكم فلا يصدق تعريف التصديق
 الاعلى مجموع التصورات الثلاث الحكم وذلك بعينه فذهب الامام
 فلا رد ما قيل ان هذا التعريف لا ينطبق على مذهبي الامام والحكام
 كذا قيل وعلى ظاهرة بحث ان قيل ان مورد القسمة ان كان العلم
 الواحد لم يجعل التصديق الذي هو عبارة عن الادراكات
 قسما منه وان كان اعم منه يلزم ان يكون الحرك من القضية النامة

ان هذا هو المطلوب في خروج الامر من صورة العقل لا في صورة الخارج بل في صورة العقل

في قوله لا في شكله فنتناول ملاحظا ان الواقع ايضا العقل هو موجود عن المادة لا في مقدارها في فعله وهي النفس الناطقة التي تشير اليها كل واحد بقوله انا وذا نقرر هذا فاعلم ان معنى حصول صورة الشيء في العقل ان يحصل في العقل اثر ذلك الشيء بحسب ما وجد في الخارج كان اياه والمراد بالشيء المعنى اللغوي وهذا ظهر فما قيل ان هذا التعريف لا يتناول تصور المعدوم لان المعدوم ليس بشيء ذي صورة وقوله وهو حصول صورة الشيء في العقل جملة معترضة بين المعطوف عليه وهو قوله اما تصور فقط وبين المعطوف وهو قوله او تصديق وهو تصور معدوم دائمه حكمه بسقط الاعتراض بانه يلزم ان يكون كل واحد من تصور الحكم عليه وبه والنسبة والمجموع للركب من الثلاث كل اثنين منها تصديق لكن ينبغي اعتراض اخرنا من الذي يقطع مادة الاستكمال هو ان يقال ان المراد معناه دائمة معتبرة واعلم ان المعبة لا تدل على خروج الحكم فلا يصدق تعريف التصديق الاعلى مجموع التصورات الثلاث الحكم وذلك بعينه فذهب الامام فلا رد ما قيل ان هذا التعريف لا ينطبق على مذهبي الامام والحكام كذا قيل وعلى ظاهرة بحث ان قيل ان مورد القسمة ان كان العلم الواحد لم يجعل التصديق الذي هو عبارة عن الادراكات قسما منه وان كان اعم منه يلزم ان يكون الحرك من القضية النامة

في قوله لا في شكله فنتناول ملاحظا ان الواقع ايضا العقل هو موجود عن المادة لا في مقدارها في فعله وهي النفس الناطقة التي تشير اليها كل واحد بقوله انا وذا نقرر هذا فاعلم ان معنى حصول صورة الشيء في العقل ان يحصل في العقل اثر ذلك الشيء بحسب ما وجد في الخارج كان اياه والمراد بالشيء المعنى اللغوي وهذا ظهر فما قيل ان هذا التعريف لا يتناول تصور المعدوم لان المعدوم ليس بشيء ذي صورة وقوله وهو حصول صورة الشيء في العقل جملة معترضة بين المعطوف عليه وهو قوله اما تصور فقط وبين المعطوف وهو قوله او تصديق وهو تصور معدوم دائمه حكمه بسقط الاعتراض بانه يلزم ان يكون كل واحد من تصور الحكم عليه وبه والنسبة والمجموع للركب من الثلاث كل اثنين منها تصديق لكن ينبغي اعتراض اخرنا من الذي يقطع مادة الاستكمال هو ان يقال ان المراد معناه دائمة معتبرة واعلم ان المعبة لا تدل على خروج الحكم فلا يصدق تعريف التصديق الاعلى مجموع التصورات الثلاث الحكم وذلك بعينه فذهب الامام فلا رد ما قيل ان هذا التعريف لا ينطبق على مذهبي الامام والحكام كذا قيل وعلى ظاهرة بحث ان قيل ان مورد القسمة ان كان العلم الواحد لم يجعل التصديق الذي هو عبارة عن الادراكات قسما منه وان كان اعم منه يلزم ان يكون الحرك من القضية النامة

وتصور امر اخر خارجا عن القسمة قلنا ان مورد القسمة هو العلم
 الواحد والتصديق وان كان متعدد في حد ذاته لكنه واحد بالاعتبار
 لغرض الهيئة الاجتماعية فنقول ان تلك الهيئة الاجتماعية لا تخلو
 من ان تكون علما او معلوما وعلى كلا التقديرين يلزم المحال اما
 على التقدير الاول فلا يلزم ان يكون اجزاء التصديق زائدة
 على الاربعه واما على التقدير الثاني فلانه يلزم ان يكون المركب من
 العلم والمعلوم قسما من العلم قلنا ان تلك الهيئة خارجة عن التصديق
 لازمت له غير منفكة عنه فلا يلزم المحال ان قيل ان اريد من العلم الواحد
 الواحد الحقيقي يلزم خروج التصديق عنه وان اريد الواحد الاعتباري
 يلزم خروج التصديق وان اريد الاعم وهو لا يتحقق الا في ضمن احدها
 يلزم عليه ما لزم عليهما قلنا المراد هو الواحد الاعم لكن لا يلزم من
 عدم تحقق العام الا في ضمن الخاص عدم ارادة العام الا في ضمن ارادة
 الخاص فانه يجوز ان يراد العام من جهة هو عام من غير التفات
 الى واحد من خواصه وقبيل بحث ولما كان التصديق مشتملا على
 الشئيين التصور والحكم وقد ذكر مفهوم التصور من قبل فاراد ان
 يذكر مفهوم الحكم لينضم التصديق بحزبه فقال وهو اي الحكم اسناد
 امر اي ضم الى امر اخر ايجابا وهو ايقاع النسبة او سلبا وهو
 انتزاعها خور بقيد الايجاب والسلب ما ليس حكم كالنسبة
 التقبيلية ويرد عليه نحو الانسان انسان واجيب بان المغايرة

في تصور امر اخر خارجا عن القسمة قلنا ان مورد القسمة هو العلم
 الواحد والتصديق وان كان متعدد في حد ذاته لكنه واحد بالاعتبار
 لغرض الهيئة الاجتماعية فنقول ان تلك الهيئة الاجتماعية لا تخلو
 من ان تكون علما او معلوما وعلى كلا التقديرين يلزم المحال اما
 على التقدير الاول فلا يلزم ان يكون اجزاء التصديق زائدة
 على الاربعه واما على التقدير الثاني فلانه يلزم ان يكون المركب من
 العلم والمعلوم قسما من العلم قلنا ان تلك الهيئة خارجة عن التصديق
 لازمت له غير منفكة عنه فلا يلزم المحال ان قيل ان اريد من العلم الواحد
 الواحد الحقيقي يلزم خروج التصديق عنه وان اريد الواحد الاعتباري
 يلزم خروج التصديق وان اريد الاعم وهو لا يتحقق الا في ضمن احدها
 يلزم عليه ما لزم عليهما قلنا المراد هو الواحد الاعم لكن لا يلزم من
 عدم تحقق العام الا في ضمن الخاص عدم ارادة العام الا في ضمن ارادة
 الخاص فانه يجوز ان يراد العام من جهة هو عام من غير التفات
 الى واحد من خواصه وقبيل بحث ولما كان التصديق مشتملا على
 الشئيين التصور والحكم وقد ذكر مفهوم التصور من قبل فاراد ان
 يذكر مفهوم الحكم لينضم التصديق بحزبه فقال وهو اي الحكم اسناد
 امر اي ضم الى امر اخر ايجابا وهو ايقاع النسبة او سلبا وهو
 انتزاعها خور بقيد الايجاب والسلب ما ليس حكم كالنسبة
 التقبيلية ويرد عليه نحو الانسان انسان واجيب بان المغايرة

[illegible]

۱۲
 ۱۱
 ۱۰
 ۹
 ۸
 ۷
 ۶
 ۵
 ۴
 ۳
 ۲
 ۱
 ۰
 ۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

وغير لفظية واللفظية على ثلاثة اقسام وضعية وطبيعية وعقلية
 غير اللفظية ايضا ثلاثة اقسام وضعية وطبيعية وعقلية فيكون
 اقسام الدلالة ستة ونعم بعضهم ان الطبيعية من غير اللفظية غير موجودة
 قلنا الدلالة الطبيعية الغير اللفظية موجودة كالدلالة قوة حركة العرق
 النابض الضارب ضعفها قوة المزاج وضعفها والنسبة بين اقسام
 اللفظية بحسب الصدق والبائنة الكلية واما بحسب الوجود فبين
 الوضعية والطبيعية ايضا مابينة كلية وبين كل واحد من الوضعية
 والطبيعية وبين العقلية عموم وخصوص من وجه واما بين اقسام
 اللفظية فمابينة كلية بحسب الوجود والصدق كذا قيل وفيه نظرو
 المقصود الدلالة الوضعية اللفظية وهي كون اللفظ الموضوع بحيث
 متى اورده الحس على النفس لا خطت معناه المرسم مع ذلك اللفظ ^{للعلم}
 السابق بالوضع هي على ثلاثة اقسام مطابقة وتضمن الترام لان دلالة
 اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له اي وضع ذلك اللفظ لذلك المعنى مطابقة
 لتوافق اللفظ والمعنى كونه موضوعا بازانة كدلالة الانسان على الحيوان
 الناطق وانما قيد حدوث الدلالات الثلاث بتوسط الوضع لئلا ينتقض
 كل منها بالآخرين في مثل ما اذا فرضنا ان الشمس موضوع للجرم والضوء و
 المجموع وان الدلالة على الضوء مثلا يمكن ان يكون مطابقة وتضمنا و
 الترام يعني ان دلالة لفظ الشمس على الضوء يمكن ان يكون مطابقة
 عند الاطلاق عليه وتضمنا عند الاطلاق على المجموع والتزاما عند

ايضا على ثلاثة اقسام
 وضعية وطبيعية وعقلية
 غير اللفظية ايضا ثلاثة اقسام
 وضعية وطبيعية وعقلية فيكون
 اقسام الدلالة ستة ونعم بعضهم
 ان الطبيعية من غير اللفظية غير
 موجودة قلنا الدلالة الطبيعية
 الغير اللفظية موجودة كالدلالة
 قوة حركة العرق النابض الضارب
 ضعفها قوة المزاج وضعفها
 والنسبة بين اقسام اللفظية بحسب
 الصدق والبائنة الكلية واما بحسب
 الوجود فبين الوضعية والطبيعية
 ايضا مابينة كلية وبين كل واحد
 من الوضعية والطبيعية وبين
 العقلية عموم وخصوص من وجه
 واما بين اقسام اللفظية فمابينة
 كلية بحسب الوجود والصدق كذا
 قيل وفيه نظرو المقصود الدلالة
 الوضعية اللفظية وهي كون اللفظ
 الموضوع بحيث متى اورده الحس على
 النفس لا خطت معناه المرسم مع
 ذلك اللفظ السابق بالوضع هي على
 ثلاثة اقسام مطابقة وتضمن
 الترام لان دلالة اللفظ على المعنى
 بتوسط الوضع له اي وضع ذلك
 اللفظ لذلك المعنى مطابقة
 لتوافق اللفظ والمعنى كونه
 موضوعا بازانة كدلالة الانسان
 على الحيوان الناطق وانما قيد
 حدوث الدلالات الثلاث بتوسط
 الوضع لئلا ينتقض كل منها
 بالآخرين في مثل ما اذا فرضنا
 ان الشمس موضوع للجرم والضوء
 والمجموع وان الدلالة على الضوء
 مثلا يمكن ان يكون مطابقة وتضمنا
 و الترام يعني ان دلالة لفظ الشمس
 على الضوء يمكن ان يكون مطابقة
 عند الاطلاق عليه وتضمنا عند
 الاطلاق على المجموع والتزاما عند

الاطلاق على الجرم المذموم له فيصدق على الدلالة على الضوء ونظمنا
عنه الاستعمال
الاطلاق على المجموع التزاما عند الاطلاق على الجرم المذموم له اتحادا لانه
اللفظ اعلى مقام ما وضع له نظر الى انها موضوع للضوء فينتقص حتميا
بالضمين والالتزام بدخولها فيه فلما قيد هذا القيد بغير الانتقاص من الدلالة
على الضوء عند الاطلاق المذكورين ليس بواسطة ان الضوء تمام ما وضع له
بل بواسطة انه جزء ما وضع له او لازم ما وضع له ويصدق ايضا على الدلالة
على الضوء مطابقة عند الاطلاق عليه والتزاما عند الاطلاق على الجرم
المذموم له انهما دلالة اللفظ على جزء ما وضع له نظر الى وضعه للمجموع
حد الضمين بالمطابقة والالتزام بدخولها فيه فلما قيد توسط الوضع للانتقاص وكذا
يصدق على الدلالة على الضوء مطابقة عند الاطلاق عليه وضمنا عند الاطلاق
على المجموع انهما دلالة اللفظ على لازم ما وضع له نظر الى انه موضوع للجرم
حد الالتزام بالمطابقة والضمين بدخولها فيه فلما قيد بتوسط الوضع
ارتفع الانتقاض وكلاهما اللفظ على المعنى بتوسط الوضع اي وضع اللفظ لما
اي معنى دخل ذلك المعنى اي المعنى المدلول المراد فيه اي في ذاك المعنى الموضوع
له تضمين يكون المعنى المدلول ضمن المعنى الموضوع له كدلالة الانسان على
الحیوان فقط وعلى الناطق فقط وكلاهما اللفظ على المعنى بتوسط الوضع
وضع اللفظ لما اي معنى خرج ذلك اي المدلول المراد عنه اي عن ذلك المعنى
الموضوع له الالتزام يكون المعنى المدلول لانها للمعنى الموضوع له كدلالة الانسان
على قابل العلم وصنعة الكتابة واشترطا في الالتزام اللزوا الذي هو

في الكلام وحده وادخل في
 بالاستقلال والكلام محمول
 معين الموضوع له بالوضع
 النوعي شيكول الدلالة على
 لا التزم الضم عليه كونه
 اجابى والجفت التفتاح
 ووجه جاني موافق
 في المثال والتمثال
 في المتن فطر على تحقيق
 السبر ارجى لان كونه
 خبر الموضوع له ولازمه
 يوقف على كون الكل
 المزدوم موضوعا
 نور الله

كونه بحيث يحصل في الذهن من حصول الشيء لان فهم المعنى عند اطلاق
 اللفظ اما السبب وضع اللفظ او سبب يلزم من فهم المعنى الموضوع له
 ففهم ان قيل لا يتم ان اللزوم الذهني شرط للدلالة الالتزامية ولا للمختصة
 الدلالة الالتزامية بدونه واللازم باطل لان الدلالة الالتزامية موجودة
 بدون اللزوم الذهني كما في اللوازم البعيدة والمعنيات قلنا نعم كون اللوازم
 البعيدة مفردة لو كانت الالفاظ والمعنيات لا يلزم لان انتقال الذهني اليها
 بعد كمال تصورات مسميات الالفاظ فلا تنفعا عليها فمنوعة ولا فلا
 نقض ان قيل ان تمثيل المصدر للدلالة الالتزامية بالمثل المذكور لا يصح لان
 الدلالة الالتزامية عندهم عبارة عن كون الامر الخارجى بحيث يلزم
 من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه وليس يلزم من حصول الحيوان
 المناطق في الذهن حصول قابلية العلم فيه قلنا نعم المعتبر عندهم هو
 اللزوم المبين بالمعنى الاخص الذي هو عبارة عما ذكرنا لان هذا المثال ليس
 للادام للمعتبر عندهم بل للادام المطلق من غير المطر الى اعتباره او يقال ان
 المصريح بنى الكلام على ان المعتبر في الدلالة الالتزامية هو اللزوم المبين
 بالمعنى الاعم كما ذهب اليه الامام وكثير من المتأخرين وهو محقق بين
 الانسان وقابل العلم هكذا قالوا واولاوى ان يقال كدلالة الاعم
 على النص وقد قيل الاولى ان يقال كدلالة الاثنين على الزوجية ولا
 في الدلالة الالتزامية اللزوم الخارجى لتحقيق الدلالة الالتزامية بدون
 اللزوم الخارجى كما في المعنى وقيل بين اللزوم الذهني والخارجى عموم وخصوص

لا بد من حصول الشيء في الذهن من حصول اللفظ لان فهم المعنى عند اطلاق اللفظ اما السبب وضع اللفظ او سبب يلزم من فهم المعنى الموضوع له ففهم ان قيل لا يتم ان اللزوم الذهني شرط للدلالة الالتزامية ولا للمختصة الدلالة الالتزامية بدونه واللازم باطل لان الدلالة الالتزامية موجودة بدون اللزوم الذهني كما في اللوازم البعيدة والمعنيات قلنا نعم كون اللوازم البعيدة مفردة لو كانت الالفاظ والمعنيات لا يلزم لان انتقال الذهني اليها بعد كمال تصورات مسميات الالفاظ فلا تنفعا عليها فمنوعة ولا فلا نقض ان قيل ان تمثيل المصدر للدلالة الالتزامية بالمثل المذكور لا يصح لان الدلالة الالتزامية عندهم عبارة عن كون الامر الخارجى بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه وليس يلزم من حصول الحيوان المناطق في الذهن حصول قابلية العلم فيه قلنا نعم المعتبر عندهم هو اللزوم المبين بالمعنى الاخص الذي هو عبارة عما ذكرنا لان هذا المثال ليس للادام للمعتبر عندهم بل للادام المطلق من غير المطر الى اعتباره او يقال ان المصريح بنى الكلام على ان المعتبر في الدلالة الالتزامية هو اللزوم المبين بالمعنى الاعم كما ذهب اليه الامام وكثير من المتأخرين وهو محقق بين الانسان وقابل العلم هكذا قالوا واولاوى ان يقال كدلالة الاعم على النص وقد قيل الاولى ان يقال كدلالة الاثنين على الزوجية ولا في الدلالة الالتزامية اللزوم الخارجى لتحقيق الدلالة الالتزامية بدون اللزوم الخارجى كما في المعنى وقيل بين اللزوم الذهني والخارجى عموم وخصوص

البحث عن اللفاظ المركبة الدالة على طريق الانتقال عن اللفاظ المفردة
الدالة على اجزائه فشرح في تفسير اللفظ الى المركب والمفرد وقدم المركب كونه راجع
فقال اللفظ الدال بالمطابقة اي مطلقاً او نقول قيد بالمطابقة لا صالته
ان قصد اي ان كان بحيث يقصد بجزئه المركب السموي حقيقة او تقديرية
جاء يا على قانون اللغة دلالة على جزء معناه حين ما يقصد به فلا بد ان
يكون للفظ جزء ولذا لك الجزء دلالة على المعنى وذلك المعنى بعض المعنى
المقصود دلالة الجزء على بعض المعنى المقصود معصودة كراعي الحجاز
فيخرج عن الحد ما لا يكون له جزء كبذا جعل علما او يكون له جزء لكن
لا يدل على شيء كزيد وما له جزء دال على جزء المعنى المركب على جزء المعنى
المقصود كعبد الله اذا جعل علما لشخص وما يكون له جزء دال على جزء
معناه المقصود لكن لا يكون دلالة على جزء المعنى المقصود معصودة
كالحيوان الناطق اذا جعل علما لشخص انساني فعبد الله وحيوان ناطق
علمين كزيد باعتبار معانيها العلية في عدم قصد دلالة جزء لفظه على
جزء معناه العلية والفرق بينهما ان المعنى التركيبي في الحيوان الناطق
جزء معناه العلم فانهم عماره عن المعنى التركيبي والشخص فاذا دل
جزء اللفظ باعتبار الوصف التركيبي على جزء المعنى فدلالته عليه دلالة
على جزء المعنى العلية المقصود لان جزء الجزء جزء والمعنى التركيبي في عبد الله
ليس جزء من المعنى العلية الذي هو الشخص الانساني لان العبودية والاوهية
خارجة عن الشخص فدلالة جزء لفظه باعتبار الوضع التركيبي على جزء

معناه ليست دلالة على جزء المعنى المقصود فالحاصل ان اللفظ الدال
بالمطابقة ان تحقق فيه القيود الاربعة المذكورة فهو مركب على السهم
وان الراي يدل على ذات من صد رمنه الرمي والسهم على جسم معين وهذه
الدلالة مقصودة لا يقال ان المقصود ههنا التقسيم ^{اي مقصود} التقسيم باعتبار
الذات والاختفاء ان ذات المفرد مقدم على ذات المركب بما فينبغي ان يقدم
المفرد على المركب لاننا نقول المقصود ههنا تقسيم اللفظ الدال بالمطابقة
الى القسمين ^{اي مقصود} وتعريفهما لا انقسامهما والتعريف باعتبار المفهوم ومفهوم
المركب مقدم على مفهوم المفرد لان مفهوم المركب وجودي ومفهوم المفرد
عدمي لان القيود المعتبرة في مفهوم المركب وجودية وفي مفهوم
المفرد عدمية لان القيود المعتبرة في مفهوم المركب تحقق جزء اللفظ
تحقق جزء المعنى وتحقق الدلالة وتحقق قصد تلك الدلالة فهذه القيود
معتدلة في مفهوم المركب بمعنى انه لا بد من تحقق كل واحد منها لتحقيق
المركب هذه القيود غير معتدلة في المفرد بمعنى انه لا بد من عدم تحقق هذا الجوع
لتحقق المفرد لا بمعنى انه لا بد في تحقق المفرد من انتفاء كل منها والام بك من اعتبار
وحيد وان باطل علم مفردا فالقيود في مفهوم المركب وجودية وفي مفهوم المفرد عدمية
كما اشار اليه في قوله والاى ان لو قصد ان يكون من الدلالة على جزء معناه غير
ما يكون ذلك المعنى مقصودا يعني ان لا يتحقق مجموع تلك القيود المعتبرة في المركب
فهو مفرد بان لا يكون اللفظ جزء كجزء الاستعظام ويكون له جزء على معنى
كجزء ويكون له جزء على معنى لكن لا على جزء المعنى المقصود كما قبل الله علما ويكون له

[illegible]

واحد لان الاسم الذي يكون معناه كثيرا لا يجوز في هذا الاسم فبما
 كما يشير اليه اتفاقا واعلم ان المضمرة واسم الإشارة والمعمودا مختلفة
 قال بعضهم ان معناه لا يكون متحدة بالشخص بل كل لكونه مقولا على كثيرين
 وقال بعضهم وهو التحقيق ان الضمير كانت مثلا موضوع بوضع عام كل
 واحد من المذكورين المخاطبين فان الواضع تعقل في كل واحد من تلك المعاني
 في ضمن مفهوم كل ووضع اللفظ بازاء كل واحد منها انا وكذا اسم الإشارة
 فان لفظ هذا موضوع بوضع عام لكل مشار اليه مذكر مفرد وعلى هذا
 القياس المعمود فعلى هذا التحقيق يكون كل واحد منها من قبيل ما يكون
 معناه كثيرا ويكون الفرق بينه وبين المشترك ان المشترك موضوع
 لمعان متعددة او ضاع مختلفة وكل واحد منها موضوع لها بوضع عام فظهر
 بهذا انه لا حاجة الى قوله ولم يكن بضمير الاسم إشارة او معمودا كما كانت
 هذا والرجل فان شرط وحواله قوله يسمى علما وجزئيا حقيقيا ابصر عند
 المنطعيين وان كان معناه واحدا ولم يغير في ذلك المعنى فهو يسمى متواطيا لتوا
 افراده في معناه ان كان حصوله اى حصول ذلك المعنى في كل الاودا اى جميع افراد
 المتصورة موجودة اولا على السواء كائنات في نفس شمس فان معنى الانسان حاصل
 في جميع الافراد على السوية وكذا معنى الفرس والشمس ويسمى مشككالات
 بوقع الناظر في الشك هو المتواطى بناء على حصول اصل المعنى في الكل
 من المشترك بناء على التفاوت وبعضهم لم يعتبر هذا التقسيم على حد لان
 اصل حاصل في الكل اسوة بالتفاوت عن اصل المعنى فاعتد بذلك الحاصل فكونوا

في قوله واحد لان الاسم الذي يكون معناه كثيرا لا يجوز في هذا الاسم فبما
 كما يشير اليه اتفاقا واعلم ان المضمرة واسم الإشارة والمعمودا مختلفة
 قال بعضهم ان معناه لا يكون متحدة بالشخص بل كل لكونه مقولا على كثيرين
 وقال بعضهم وهو التحقيق ان الضمير كانت مثلا موضوع بوضع عام كل
 واحد من المذكورين المخاطبين فان الواضع تعقل في كل واحد من تلك المعاني
 في ضمن مفهوم كل ووضع اللفظ بازاء كل واحد منها انا وكذا اسم الإشارة
 فان لفظ هذا موضوع بوضع عام لكل مشار اليه مذكر مفرد وعلى هذا
 القياس المعمود فعلى هذا التحقيق يكون كل واحد منها من قبيل ما يكون
 معناه كثيرا ويكون الفرق بينه وبين المشترك ان المشترك موضوع
 لمعان متعددة او ضاع مختلفة وكل واحد منها موضوع لها بوضع عام فظهر
 بهذا انه لا حاجة الى قوله ولم يكن بضمير الاسم إشارة او معمودا كما كانت
 هذا والرجل فان شرط وحواله قوله يسمى علما وجزئيا حقيقيا ابصر عند
 المنطعيين وان كان معناه واحدا ولم يغير في ذلك المعنى فهو يسمى متواطيا لتوا
 افراده في معناه ان كان حصوله اى حصول ذلك المعنى في كل الاودا اى جميع افراد
 المتصورة موجودة اولا على السواء كائنات في نفس شمس فان معنى الانسان حاصل
 في جميع الافراد على السوية وكذا معنى الفرس والشمس ويسمى مشككالات
 بوقع الناظر في الشك هو المتواطى بناء على حصول اصل المعنى في الكل
 من المشترك بناء على التفاوت وبعضهم لم يعتبر هذا التقسيم على حد لان
 اصل حاصل في الكل اسوة بالتفاوت عن اصل المعنى فاعتد بذلك الحاصل فكونوا

في قوله واحد لان الاسم الذي يكون معناه كثيرا لا يجوز في هذا الاسم فبما
 كما يشير اليه اتفاقا واعلم ان المضمرة واسم الإشارة والمعمودا مختلفة
 قال بعضهم ان معناه لا يكون متحدة بالشخص بل كل لكونه مقولا على كثيرين
 وقال بعضهم وهو التحقيق ان الضمير كانت مثلا موضوع بوضع عام كل
 واحد من المذكورين المخاطبين فان الواضع تعقل في كل واحد من تلك المعاني
 في ضمن مفهوم كل ووضع اللفظ بازاء كل واحد منها انا وكذا اسم الإشارة
 فان لفظ هذا موضوع بوضع عام لكل مشار اليه مذكر مفرد وعلى هذا
 القياس المعمود فعلى هذا التحقيق يكون كل واحد منها من قبيل ما يكون
 معناه كثيرا ويكون الفرق بينه وبين المشترك ان المشترك موضوع
 لمعان متعددة او ضاع مختلفة وكل واحد منها موضوع لها بوضع عام فظهر
 بهذا انه لا حاجة الى قوله ولم يكن بضمير الاسم إشارة او معمودا كما كانت
 هذا والرجل فان شرط وحواله قوله يسمى علما وجزئيا حقيقيا ابصر عند
 المنطعيين وان كان معناه واحدا ولم يغير في ذلك المعنى فهو يسمى متواطيا لتوا
 افراده في معناه ان كان حصوله اى حصول ذلك المعنى في كل الاودا اى جميع افراد
 المتصورة موجودة اولا على السواء كائنات في نفس شمس فان معنى الانسان حاصل
 في جميع الافراد على السوية وكذا معنى الفرس والشمس ويسمى مشككالات
 بوقع الناظر في الشك هو المتواطى بناء على حصول اصل المعنى في الكل
 من المشترك بناء على التفاوت وبعضهم لم يعتبر هذا التقسيم على حد لان
 اصل حاصل في الكل اسوة بالتفاوت عن اصل المعنى فاعتد بذلك الحاصل فكونوا

هذا القسم من المنوحي اجاب عنه بعض من المتأخرين ان كل واحد من اصل
 الالفاظ كان في وقوعه على افراده وحصوله فيها اعتد قسما على حدة مقادير
 لما ليس في هذا التفاوت ان كان حصوله اى حصول ذلك المعنى في البعض
 اى بعض الافراد اولى واقدم من البعض الاخر بالآلات كالوجود بالنسبة
 الى الواجب والممكن فان وجود الواجب اولى واقدم من وجود الممكن لانه لا
 غير محتاج الى شئ اخر بخلاف وجود الممكن ولكونه مبدءا لمعاداة ثم عطف
 على قوله ان كان احدا قوله وان كان المعنى كثيرا فان كان وضعه
 اى وضع ذلك اللفظ المفرد الذى معناه كثير لتلك المعاني الكثيرة
 السوية سواء كانت كلها من لغت واحدة او من لغات مختلفة ولم يعتبر
 النقل من احدها الى الاخر فهو مشترك اى فهو يسمى مشتركا بالنسبة الى
 جميع المعاني وان كان يسمى مجالا بالنسبة الى كل واحد منها كعين للباصرة
 والجارية والذهب وكبير والمرئيل اى فى هذا القسم من وجه وذكره في
 مقابل المشترك في بعض التصانيف لا يضر وان لم يكن كذلك اى ان لم يكن
 وضع تلك المعاني على السوية بل وضع ذلك اللفظ المفرد او الا احدها اى
 لحد تلك المعاني فنقل الى الثانى اى استعمل تلك اللفظة ستة سنين ما فى اى حين اذا
 نقل الى الثانى ان تحرك موصفا الاول اى ترك استعماله فى المعنى الاول بطريق
 الحقيقة بالنسبة الى ذلك الوضع والاصطلاح فلا يرد ان الصلوة قد
 استعمل فى معناها الاول وهو الدعاء يسمى الاسم منتقولا وينسب الى الناقل
 وصف المنقولية ما حصل الامن جهته فيسمى منتقولا عرفيا ان كان

من القسم من المنوحي اجاب عنه بعض من المتأخرين ان كل واحد من اصل
 الالفاظ كان في وقوعه على افراده وحصوله فيها اعتد قسما على حدة مقادير
 لما ليس في هذا التفاوت ان كان حصوله اى حصول ذلك المعنى في البعض
 اى بعض الافراد اولى واقدم من البعض الاخر بالآلات كالوجود بالنسبة
 الى الواجب والممكن فان وجود الواجب اولى واقدم من وجود الممكن لانه لا
 غير محتاج الى شئ اخر بخلاف وجود الممكن ولكونه مبدءا لمعاداة ثم عطف
 على قوله ان كان احدا قوله وان كان المعنى كثيرا فان كان وضعه
 اى وضع ذلك اللفظ المفرد الذى معناه كثير لتلك المعاني الكثيرة
 السوية سواء كانت كلها من لغت واحدة او من لغات مختلفة ولم يعتبر
 النقل من احدها الى الاخر فهو مشترك اى فهو يسمى مشتركا بالنسبة الى
 جميع المعاني وان كان يسمى مجالا بالنسبة الى كل واحد منها كعين للباصرة
 والجارية والذهب وكبير والمرئيل اى فى هذا القسم من وجه وذكره في
 مقابل المشترك في بعض التصانيف لا يضر وان لم يكن كذلك اى ان لم يكن
 وضع تلك المعاني على السوية بل وضع ذلك اللفظ المفرد او الا احدها اى
 لحد تلك المعاني فنقل الى الثانى اى استعمل تلك اللفظة ستة سنين ما فى اى حين اذا
 نقل الى الثانى ان تحرك موصفا الاول اى ترك استعماله فى المعنى الاول بطريق
 الحقيقة بالنسبة الى ذلك الوضع والاصطلاح فلا يرد ان الصلوة قد
 استعمل فى معناها الاول وهو الدعاء يسمى الاسم منتقولا وينسب الى الناقل
 وصف المنقولية ما حصل الامن جهته فيسمى منتقولا عرفيا ان كان

مختلف الشك ان من هذا القسم من المنوحي اجاب عنه بعض من المتأخرين ان كل واحد من اصل
 الالفاظ كان في وقوعه على افراده وحصوله فيها اعتد قسما على حدة مقادير
 لما ليس في هذا التفاوت ان كان حصوله اى حصول ذلك المعنى في البعض
 اى بعض الافراد اولى واقدم من البعض الاخر بالآلات كالوجود بالنسبة
 الى الواجب والممكن فان وجود الواجب اولى واقدم من وجود الممكن لانه لا
 غير محتاج الى شئ اخر بخلاف وجود الممكن ولكونه مبدءا لمعاداة ثم عطف
 على قوله ان كان احدا قوله وان كان المعنى كثيرا فان كان وضعه
 اى وضع ذلك اللفظ المفرد الذى معناه كثير لتلك المعاني الكثيرة
 السوية سواء كانت كلها من لغت واحدة او من لغات مختلفة ولم يعتبر
 النقل من احدها الى الاخر فهو مشترك اى فهو يسمى مشتركا بالنسبة الى
 جميع المعاني وان كان يسمى مجالا بالنسبة الى كل واحد منها كعين للباصرة
 والجارية والذهب وكبير والمرئيل اى فى هذا القسم من وجه وذكره في
 مقابل المشترك في بعض التصانيف لا يضر وان لم يكن كذلك اى ان لم يكن
 وضع تلك المعاني على السوية بل وضع ذلك اللفظ المفرد او الا احدها اى
 لحد تلك المعاني فنقل الى الثانى اى استعمل تلك اللفظة ستة سنين ما فى اى حين اذا
 نقل الى الثانى ان تحرك موصفا الاول اى ترك استعماله فى المعنى الاول بطريق
 الحقيقة بالنسبة الى ذلك الوضع والاصطلاح فلا يرد ان الصلوة قد
 استعمل فى معناها الاول وهو الدعاء يسمى الاسم منتقولا وينسب الى الناقل
 وصف المنقولية ما حصل الامن جهته فيسمى منتقولا عرفيا ان كان

ناطقه عرفا ما كذا انما هي في الاصل وضعت لكل ما يدب على الاصل
 ثم نقلها العرف العام الى الخيل والبغال والحمير ويسمى منقولاً
 ناقلة شرعا اي صاحب الشرع كصلوة فانها في الاصل وضعت للدعاء ثم نقلها
 صاحب الشرع الى اركان محضات وافعال معلقة ويسمى منقولاً اصطلاحاً
 ناقلة عرفاً خاصاً وهو عبادة عما كان مقرراً في العقول وتلقته الطبايع
 السليمة بالقول كاصطلاح النحوي كالفعل فانه في اصل اللغة اسم لما صدر
 عن الفاعل كالاكل والشرب ثم نقل النحوي الى كلة دلته ولما كانت للغة
 اصلا والنقل طاريا عليها لم يتحقق من اقسام المنقول الحاصلة من ضرب
 الاربعة في الاربعة الاما ذكر هذا اذا ترك موضوعه الاول وان لم يترك
 موضوعه الاول بل يستعمل فيه انصبا يسمى بالنسبة الى المعنى الاول الموضوع
 له حقيقة لتوثقه في مكانه الاصل وتسمى بالنسبة الى المعنى الثاني محارا
 لتجاوزة عن مكانه الاصل كالاسد بالنسبة الى الحيوان الصائل والرجل
 السباع فان الاسد لا وضع للحيوان الصائل ثم نقل الى الرجل السباع
 لعلاقة بينهما وهو السجاعة واستعمله في الاول بطريق الحقيقة وفي الثاني
 بطريق المجاز لا يقال ان المصراع جعل المجاز من اقسام الاسم الذي جعله
 من اقسام المفرد الذي جعله من اقسام الدال بالمطابقة فيكون المجاز من
 اقسام الدال بالمطابقة لأن قسم القسم قسم لما أشيرنا اليه في مورد القسمة
 ولقولنا الحيوان اما ابيض او غير ابيض والابيض اما حيوان او غير حيوان
 ولما فرغ عن تفسير اللفظ بالنسبة الى معناه شرع في تقسيمه بالنسبة

قولنا ما كذا انما هي في الاصل وضعت لكل ما يدب على الاصل
 ثم نقلها العرف العام الى الخيل والبغال والحمير ويسمى منقولاً
 ناقلة شرعا اي صاحب الشرع كصلوة فانها في الاصل وضعت للدعاء ثم نقلها
 صاحب الشرع الى اركان محضات وافعال معلقة ويسمى منقولاً اصطلاحاً
 ناقلة عرفاً خاصاً وهو عبادة عما كان مقرراً في العقول وتلقته الطبايع
 السليمة بالقول كاصطلاح النحوي كالفعل فانه في اصل اللغة اسم لما صدر
 عن الفاعل كالاكل والشرب ثم نقل النحوي الى كلة دلته ولما كانت للغة
 اصلا والنقل طاريا عليها لم يتحقق من اقسام المنقول الحاصلة من ضرب
 الاربعة في الاربعة الاما ذكر هذا اذا ترك موضوعه الاول وان لم يترك
 موضوعه الاول بل يستعمل فيه انصبا يسمى بالنسبة الى المعنى الاول الموضوع
 له حقيقة لتوثقه في مكانه الاصل وتسمى بالنسبة الى المعنى الثاني محارا
 لتجاوزة عن مكانه الاصل كالاسد بالنسبة الى الحيوان الصائل والرجل
 السباع فان الاسد لا وضع للحيوان الصائل ثم نقل الى الرجل السباع
 لعلاقة بينهما وهو السجاعة واستعمله في الاول بطريق الحقيقة وفي الثاني
 بطريق المجاز لا يقال ان المصراع جعل المجاز من اقسام الاسم الذي جعله
 من اقسام المفرد الذي جعله من اقسام الدال بالمطابقة فيكون المجاز من
 اقسام الدال بالمطابقة لأن قسم القسم قسم لما أشيرنا اليه في مورد القسمة
 ولقولنا الحيوان اما ابيض او غير ابيض والابيض اما حيوان او غير حيوان
 ولما فرغ عن تفسير اللفظ بالنسبة الى معناه شرع في تقسيمه بالنسبة

الى لفظ اخر فقال كل لفظ فهو بالنسبة الى لفظ اخر وادخل الى اللفظ الحركات
 اللفظية لكيان على المعنى احدى خلف الاخران توافقا في احدى اللفظان في
 المعنى الذي هو الوصف العنواني ولا يعتد في الترادف الاتحاد في الذات كلفته
 والمطر والاسد والليث فانها مترادفات لاتحادها في المعنى وكل لفظ بالنسبة
 الى لفظ اخر مما بان له ان لم يتوافقا في اختلاف المعنى الذي هو الوصف العنوي
 سواء كانا متضادين بالذات كالناس والناطقين او مختلفين بالذات كالحجر والشجر
 لما وقع عن محض اللفظ واقسامه شرح في المركب فاما المركب لما كان منوعا لمركب
 التام وحرده من غير التام فاما في قوله واما في المركب التام الذي هو
 السكوب عيسى ولا يفتق في الافادة في لفظه سواء استند اليه بالسند
 وبالعكس سواء فادناه قد حذرت اوهامه ما عير اي عيرام وهو الذي لا يصح
 السكوب عليه الاول في المركب التام ان احتمل محض محض مفهومه
 انه جبر على سبيل الدلالة الصدق وهو مخالفة الحكم الواقع والكذب وهو
 عدمه بالمراد بالحكم الوقوع والادعاء وقوعه فلا يرد مقتضى الشيء بمسلك الوقوع
 للدلالة على الوقوع في نفس الامر وقيل المراد مسالة دفاع والادعاء والاول طهر وامل
 في معنى اختياره بهما امكان انصافهما فهو متروضية والا اسي
 وان لم يحل منه والكذب فان دل على طلب الفعل الذي هو ملجذ
 او ان النفس عنه دالة صعيبة اي وصعبة فخرج غير الحكم الدال
 على طلب الفعل مثل بيت زيدا بصرف رعل الله تحدث بعد ذلك
 امر افانه يدل على طلب الفعل لكن لا بانصيعة بل بواسطة

في اللفظ الحركات
 اللفظية لكيان على المعنى
 المعنى الذي هو الوصف العنواني
 والمطر والاسد والليث فانها مترادفات
 الى لفظ اخر مما بان له ان لم يتوافقا في اختلاف المعنى الذي هو الوصف العنوي
 سواء كانا متضادين بالذات كالناس والناطقين او مختلفين بالذات كالحجر والشجر
 لما وقع عن محض اللفظ واقسامه شرح في المركب فاما المركب لما كان منوعا لمركب
 التام وحرده من غير التام فاما في قوله واما في المركب التام الذي هو
 السكوب عيسى ولا يفتق في الافادة في لفظه سواء استند اليه بالسند
 وبالعكس سواء فادناه قد حذرت اوهامه ما عير اي عيرام وهو الذي لا يصح
 السكوب عليه الاول في المركب التام ان احتمل محض محض مفهومه
 انه جبر على سبيل الدلالة الصدق وهو مخالفة الحكم الواقع والكذب وهو
 عدمه بالمراد بالحكم الوقوع والادعاء وقوعه فلا يرد مقتضى الشيء بمسلك الوقوع
 للدلالة على الوقوع في نفس الامر وقيل المراد مسالة دفاع والادعاء والاول طهر وامل
 في معنى اختياره بهما امكان انصافهما فهو متروضية والا اسي
 وان لم يحل منه والكذب فان دل على طلب الفعل الذي هو ملجذ
 او ان النفس عنه دالة صعيبة اي وصعبة فخرج غير الحكم الدال
 على طلب الفعل مثل بيت زيدا بصرف رعل الله تحدث بعد ذلك
 امر افانه يدل على طلب الفعل لكن لا بانصيعة بل بواسطة

انما الواجب ان لا يفتق في الافادة في لفظه سواء استند اليه بالسند
 وبالعكس سواء فادناه قد حذرت اوهامه ما عير اي عيرام وهو الذي لا يصح
 السكوب عليه الاول في المركب التام ان احتمل محض محض مفهومه
 انه جبر على سبيل الدلالة الصدق وهو مخالفة الحكم الواقع والكذب وهو
 عدمه بالمراد بالحكم الوقوع والادعاء وقوعه فلا يرد مقتضى الشيء بمسلك الوقوع
 للدلالة على الوقوع في نفس الامر وقيل المراد مسالة دفاع والادعاء والاول طهر وامل
 في معنى اختياره بهما امكان انصافهما فهو متروضية والا اسي
 وان لم يحل منه والكذب فان دل على طلب الفعل الذي هو ملجذ
 او ان النفس عنه دالة صعيبة اي وصعبة فخرج غير الحكم الدال
 على طلب الفعل مثل بيت زيدا بصرف رعل الله تحدث بعد ذلك
 امر افانه يدل على طلب الفعل لكن لا بانصيعة بل بواسطة

تمتة ورحمة وقيل انه لا يخرج مثل طلب منك الفعل وفيه ظهور
الاستعلاء وهو عند النفس عليا امر وسيدج فيه التي لما اشرنا اليها بقا
لقولنا ان ضررهم يشترط في الامر العاقل ليدخل فيه قول الادنى اهل العمل على
سبيل الاستعلاء ولهذا ينسب السوء لادب قاتل هذا يستقص بقول فرعون
لقومه ماذا اتاكم من فانه لا استعلاء منهم عليه قبل هو حجاز عن تشاور
او يقال ان فرعون لما استشار عن قوم في امر موسى عليه السلام واستشار
منه من حيث انه مرشد للمستشير عال عليه ضرورة علوم المرشد والهاد
على المسترشد والمرشد فرعون لما جعلهم مستشارا منهم انزلهم منزلة
من له علو وتظيم الهو في الجملة ليتعاونوه في وقع امر موسى عليه السلام فحل
كل امرهم كالامر على نفسه اشار الى هذا صاحب الكتاب وقمع الخضوع
دعاء وسؤال مثل اللهم اعف عني ومع التساوي التماس هذا حسب اللغة
واما في العرف فيطلق على ما يكون مع نوع من التواضع وان لم يدل على
طلب الفعل لالة صيغة فهو تنبيه اى اعلام على نما في ضميره وسيدج
فيه التمني والنداء وغيرها كالقسم والترجي والتعجب والاستفهام والعا
العقود وفلا المدرج والذم اصطلاحا ولا مناقشة فيه فان قلت النداء
والاستفهام يدلان على طلب الفعل لالة صيغة فان النداء يدل بالوضع
على طلب الاقبال والاستفهام على طلب الاعلام فكيف ينذر حان تحت
التنبيه الذي لا يدل على الفعل لالة صيغة قلنا قد ذكر السيد ج في
حاشية اللوامع ان طلب الاقبال في النداء لازم لمعناه كلزوم طلب

۲۱
 و اما شما علی کون صورتها
 منوره بخیر و المسمی علی الشا
 بنار علی تحقق انشاء سائر
 بطریق الاختصار و ادجمها
 مع الانشاء علی ما فنت
 فی موقعه و باجماع لیس
 بحسب هـ اطلب
 الصغیر من الاله لانه
 فی بعض الاله او عدت
 علی اطلب الاله
 یوجد املاکها لیس
 علی انق ۱۲ نور الله

لوجود الوجود وكل ان لم يمنع نفس نفسه عن وقوع الشركة فيه
كانسان والمقتيد بالنصوي يفيد قطع النظر عن الخارج ^{لنفس} بالتقيد بما
يفيد قطع النظر عن البرهان ^{لنفس} اذ ما عني الاخر فبالتقيد بما
الذي لا يتقضى التعريفان ^{لنفس} طردا وعكسا ومعنى شركة كثيرين في ان يمكن العقل
ان يفرضه صادقا على كثيرين فيدخل فيه الكليات المفترضة ان فيل ^{لنفس} الج
دخول الكليات المفترضة تحت الكل لان التصو ^{لنفس} لك هو عبا عن حصول صورة
في العقل ما خوذ في تعريف الكل فلو كانت كليات كانت اشياء قلنا الشيء الماخوذ في تعريف
التصوي ^{لنفس} للمعنى المعنى الشامل للوجود والعدم والاشياء والا لا وجي هكذا
في بعض حاشي العنبي والفرق بين الكل والجزئي ان الكل جزء للجزئي غالبا فيكون
الجزئي كل او الكلي جزء او الكل له نسبة الى الاخر ^{لنفس} اذ يكون جزءا منها والاخر
لهما نسبة الى الكل لكونها اجزائه فالكل جزئي لكونه منسوب الى الجزء والجزء
لكونه منسوب الى الكل ان فل كيف يصح كون الكلي جزء للجزئي والكلي محمول
على الجزئي والجزء لا يحمل على الكل فان السقف لا يحمل على البنت قلنا ان اصل الصا
اذ اعتدوا الكل محمول على الجزئي لا ياخذونه باعتبار الجزئية وقد
قل انه جزء اعتباري لا حقيقي وانما يمنع الحمل في الحقيقة لما فرغ عمر
بيان المفهوم الكلي والجزئي شرع في تقسيم الكل الذي صار نظرا للنطقي
مقصودا عليه فقال فالكل الذي هو عام ماهية جزئية نوع المراد ^{لنفس} ماهية
جزئية ماهية بالكلية لا الشخصية فلا يرد ما قيل ان النوع اذا كان
عام ماهية جزئية لا يكون كليا لان الكلي جزء للجزئي وهو اي النوع

١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤

اما ان يكون خارجيا او ذهبيا والثاني كالعقد والا اول اما ان يكون
 متعدد الاشخاص ولا فاما كان متعدد الاشخاص فهو مقول في جواب
 ما هو حسب الشركة والخصوصية مع الحارج كالا انسان ان لم يكن
 متعدد الاشخاص فهو مقول في جواب ما هو حسب الخصوصية المحضة
 في الحارج كالشمس ليس لها فرد اخر حتى يجمع بينه وبين ذلك السوا
 بما هو فالنوع كيف ما كان صادق على كثيرين سواء كانوا موجودين
 في الحارج او لا متفقين بالحقائق المراد الفرد الكامل منه فلا حاجة
 الى قيد فقطه لخارج الجنس كما توهم في جواب سوال ما هو والمراد بها
 الشارحة دون الحقيقة وان اريد بالكثيرين الموجودون في الحارج
 كان المراد مما الحقيقة دون الشارحة وح يكون هذا تعريفا للنوع
 الحارجي الذي هو متعدد الاشخاص في الحارج كالا انسان المناسب
 لهذه الصناعة هو السابق نامل فقوله على كثيرين يستل الكلي مطلقا
 وقوله متفقين بالحقائق يخرج الحسن وقوله في جواب ما هو يخرج
 التثنية الباقية اعني الفصل الخاصة والعرض العام واعلم
 ان قوله متفقين بالحقائق وان كان يخرج العرض العام والفصول
 العبدية وخو اصلا حنا س ايضا لكن اسناد اخر حنا الى القيد الا خبر
 اولى لان القيد الاخير يخرج الفصول والخواص ظلغا فاسناد اخر حنا
 اليه اولى واما العرض العام فلا يشريك الخاص في العرضية وعدم
 الوقوع في جواب ما هو وادرجهما في سلك الاخراج بقيد واحد اولى

هذا هو المقصود من قوله
 المتعدد الاشخاص هو الذي
 لا يمكن ان يكون له فرد
 اخر حتى يجمع بينه وبين
 ذلك السوا بما هو فالنوع
 كيف ما كان صادق على
 كثيرين سواء كانوا
 موجودين في الحارج او لا
 متفقين بالحقائق المراد
 الفرد الكامل منه فلا
 حاجة الى قيد فقطه
 لخارج الجنس كما توهم
 في جواب سوال ما هو
 والمراد بها الشارحة
 دون الحقيقة وان اريد
 بالكثيرين الموجودون
 في الحارج كان المراد
 مما الحقيقة دون
 الشارحة وح يكون
 هذا تعريفا للنوع
 الحارجي الذي هو
 متعدد الاشخاص في
 الحارج كالا انسان
 المناسب لهذه
 الصناعة هو السابق
 نامل فقوله على
 كثيرين يستل الكلي
 مطلقا وقوله
 متفقين بالحقائق
 يخرج الحسن وقوله
 في جواب ما هو
 يخرج التثنية
 الباقية اعني
 الفصل الخاصة
 والعرض العام
 واعلم ان قوله
 متفقين بالحقائق
 وان كان يخرج
 العرض العام
 والفصول العبدية
 وخو اصلا حنا س
 ايضا لكن اسناد
 اخر حنا الى القيد
 الا خبر اولى لان
 القيد الاخير يخرج
 الفصول والخواص
 ظلغا فاسناد اخر
 حنا اليه اولى واما
 العرض العام فلا
 يشريك الخاص في
 العرضية وعدم
 الوقوع في جواب
 ما هو وادرجهما
 في سلك الاخراج
 بقيد واحد اولى

ولا يحق ما فيه والكل الذي هو الداخل غير المساوي لتلك الماهية
 بان كان اعم منها في تلك الماهية اي في تمام ماهية خيارد الجوا
 مثلا الداخل في ماهية الانسان والفرس جنس وفي جلاء جزءه خلا
 في الماهية تساهم تأمل وهو اي الجنس صادق اي محمول بالمواطاة خلا
 كثيرين جنس الخمسة ان قيل يلزم في قولك الصادق على كثيرين
 جنس الخمسة حمل النوع على الجنس وهو متنع قلنا الحمل هنا باعتبار خارج
 كونه جنسا للخمسة لا باعتبار مفهومه ولا يلزم حمل النوع على الجنس تأمل
 مختلفين بل حقائق خرج به النوع في جواب سوال ما هو خرج الكليات
 الباقية وهذا كما يذكر في لغة العرب اسم المفرد ويراد به الاثنان في الجمع
 ان قيل لا يتصور كون جزء الماهية محمولا بالمواطاة لان الجزئية تقتضي
 الغيرية في الوجود والحمل يقتضي الاتحاد فيه ونبهنا تناقض قلنا الحمل
 يقتضي الاتحاد في الخارج لان الحمل هو اتحاد المنغارين ذهبا في الخارج
 والجزئية تقتضي المغابرة في العفل فلا منافاة بينهما وفيه بحث شعر
 الجنس على نوعين فرب ان كان الجواب عن سوال الماهية ماهية فر
 وعن بعض ما يشاركها اي تلك الماهية فيلزم في ذلك الجنس هو بعينه الجواب
 عنها اي عن تلك الماهية وعن كل ما يشاركها فيه وفي ذلك الجنس كل حيوان بالنسبة
 الى الانسان والفرس فلهذا سئل ما الانسان والفرس كل الجواب الحيوان وكذا اذا سئل
 عن الانسان وجميع ما يشاركه في الحيوانية كان الجواب الحيوان
 ايضا ونعبد ان كان الجواب عن سوال الماهية وعن بعض ما يشاركها اي الماهية

هذا هو المطلوب في جواب السؤال الاول وهو ان الماهية لا يمكن ان يكون لها جنس واحد بل هي مركبة من عدة اجزاء مختلفة

هذا هو المطلوب في جواب السؤال الثاني وهو ان الجنس لا يمكن ان يكون له ماهية واحدة بل هو مركب من عدة اجزاء مختلفة

هذا هو المطلوب في جواب السؤال الثالث وهو ان الماهية لا يمكن ان يكون لها جنس واحد بل هي مركبة من عدة اجزاء مختلفة

هذا هو المطلوب في جواب السؤال الرابع وهو ان الجنس لا يمكن ان يكون له ماهية واحدة بل هو مركب من عدة اجزاء مختلفة

فيه أي في ذلك الجنس غير الجواب عما أي تلك الماهية وعن بعد
أخر كاحتمال الناقص بالنسبة إلى الإنسان فالجواب عن الإنسان عن
بعض مشاركة تلك النباتات وأما الجواب عن الإنسان وعن بعض آخر
كالفرس مثلاً ليس بآية بل الحيوان وعلى هذا فحق وموافق البعد
يعرف باعتبار عدد الأجزاء والكل الذي هو الداخل في ماهية
ما تحتها من الجزئيات المساوية لها أي تلك الماهية كما لنا طبق للنسبة
إلى الإنسان فصل وهو أي الفصل كل أن قيل ما السرفي تعرضه
لذكر الكل في تعريف الفصل ون تعريف الكلبين السابقين قلنا
هو أن يقال إن قوله الصادق على كثيرين المذكور في تعريف
السابقين يعني عن ذكر الكل بخلاف الصادق على شيء لأن نعم الكل
والجزئي فلا يعني عندنا أن قبل المراد من الصادق على الشيء المحمول وهو
لا يكون الأكلياً فيكون الصادق على الشيء مساوياً للكل وبغني عنه فلما
المساواة بينهما بحسب الواقع لا بحسب المفهوم والتعريف باعتبار
المفهوم صادق أي محمول على الشيء قال العلامة سعد المله و
الدين النقاراني قدس سره إنما قال على الشيء ليستعمل المتبعة
الحقيقة كالفصل القريب المختلفة الحقيقة كالفصل البعيد وبعض
من لا صراحة له في هذا الفن لم يطالع على مراد العلامة قال فيه
بحث لا يملو قال صادق على النوع مثلاً يكون شاملاً لها أيضاً
لا أنه شاملاً للإنسان أي شيء هو في حقيقة كجوران يقال في

[illegible]

جوابه الناطق وهو متفقه بالحقيقة ويجوز ان يقال في جوابه الحساس
وهو مختلف بالحقيقة اقول مراد العلامة قدس الله سره انما قال على الشيء
ولم يقل على كثيرين متفقين بالحقيقة لئلا يجمع ان الفصل كذلك الناطق
فانه مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة لانه لو قال صادق على كثيرين
متفقين بالحقيقة لخلو ليشتمل الفصل البعيد فقال على الشيء يشتمل الفصل
ولم يرد ان الاشتغال لا يحصل الا بذكر الشيء دون ما عداه على طريق القصر
الحققة كما نعلم الباعث في جواب سوال اي بالرفع على الحكاية شئ هو خرج
به الجنس النوع والعرض العام في حقيقة اي ذاته خرج به الخاصة لانه
يعيد التميز العرضي الذاتي واعلم ان السائل باي انما يطلب ما غير المشو
عنه في الجملة عايشا ركه في ما اضيف اليه فاذا قيل الانسان اي حيوان هو
تجاء بما يميز الانسان عما يشترك في الحيوانية كالناطق واذا سئل عنه باي شئ
هو تجاء بمطلق الفصول والخواص المحيزة له عن المشاركة في الشئ باي واذا قيل الانسان
اي جسم هوذا انه تجاء بالفصول المحيزة له عما يشترك في الجسمية ما عداه قابل
الانعداد واذا قيل الانسان جسم نام هوذا انه تجاء بعنصر المحيزة عما يشترك
في الجسم البناء وهي فلانها قابل الابعاد والنامي ان قيل الجنس بغير صفة
الجملة قلنا الجنس من حيث هو جنس غير محيز اصلا وهو اي الفصل بغير
على نوعين قريب ان يميز النوع عن مشاركه في النوع في جنس قريب كالناطق
فانه يميز الانسان عن مشاركه في الحيوانية كالفرس والقرو ونحوهما
وبعده ان صفة اي النوع عن اي عن مشابهة في جنس بعيد كالحساس

[illegible]

وَقَدْ كُنَّا فِي الْبَيْتِ إِذْ أَتَاَنَا جُحُودًا

فيشرع في تفسير اللازم بالنسبة الى نفس الامر على وجهين الحقوقي
 فقال واللازم وهو ما يمنع انفكاك عن الشيء قد يكون لازما للوجود
 كالسواد للجشبي فانه لازم لوجوده وشخصه لا لماهيته والالكان
 كل انسان اسود وليس كذلك الا لادما لماهيته كالزوجية للانثيين
 فان الزوجية وهي كون العدد منقسما الى المتساويين لازمة لماهيته
 الانثيين وهو ضعف الواحد لانه متى تحققت ماهية الانثيين امتنع
 انفكاك الزوجية عنها ثم شرع في تفسير اخر لللازم بحسب المتعل على وجه
 الانفصال الحقيقي فقال وهو اي اللازم مطلقا ما بين وهو الذي
 لا يتوقف على دليل برهاني سواء توقف على حدس او تجربة او نحو ذلك
 او لم يتوقف وهو المراد بقوله وهو الذي لا يقترون بقولنا لانه كالفردية
 للواحد فان لزوم الفردية للواحد لا يتوقف على البرهان واما غير
 دين وهو الذي يقترون به اي بقولنا لانه اي يحتاج الى دليل برهاني
 كالحديث للعالم فان كون الحدوث لازما للعالم يحتاج الى دليل
 برهاني وهو قولنا العالم متغير وكل متغير حادث والعرض المفارق
 بالفعل اما سريعا الزوال اي سحله كحجرة الخجل وصفرة الوجه واما
 بطيئه اي بطيء الزوال كالعتق والكهولة والشباب القليل بالشباب
 الا ان يراد به الكهولة كذا قيل واعلم ان المفارقة قد تطلق
 على زوال الصفة مع بقاء الذات وقد تطلق على زوال الصفة مع زوال
 الذات ايضا فصل الاول لا يستقبل القليل بالشب لا الشب

فيشرع في تفسير اللازم بالنسبة الى نفس الامر على وجهين الحقوقي
 فقال واللازم وهو ما يمنع انفكاك عن الشيء قد يكون لازما للوجود
 كالسواد للجشبي فانه لازم لوجوده وشخصه لا لماهيته والالكان
 كل انسان اسود وليس كذلك الا لادما لماهيته كالزوجية للانثيين
 فان الزوجية وهي كون العدد منقسما الى المتساويين لازمة لماهيته
 الانثيين وهو ضعف الواحد لانه متى تحققت ماهية الانثيين امتنع
 انفكاك الزوجية عنها ثم شرع في تفسير اخر لللازم بحسب المتعل على وجه
 الانفصال الحقيقي فقال وهو اي اللازم مطلقا ما بين وهو الذي
 لا يتوقف على دليل برهاني سواء توقف على حدس او تجربة او نحو ذلك
 او لم يتوقف وهو المراد بقوله وهو الذي لا يقترون بقولنا لانه كالفردية
 للواحد فان لزوم الفردية للواحد لا يتوقف على البرهان واما غير
 دين وهو الذي يقترون به اي بقولنا لانه اي يحتاج الى دليل برهاني
 كالحديث للعالم فان كون الحدوث لازما للعالم يحتاج الى دليل
 برهاني وهو قولنا العالم متغير وكل متغير حادث والعرض المفارق
 بالفعل اما سريعا الزوال اي سحله كحجرة الخجل وصفرة الوجه واما
 بطيئه اي بطيء الزوال كالعتق والكهولة والشباب القليل بالشباب
 الا ان يراد به الكهولة كذا قيل واعلم ان المفارقة قد تطلق
 على زوال الصفة مع بقاء الذات وقد تطلق على زوال الصفة مع زوال
 الذات ايضا فصل الاول لا يستقبل القليل بالشب لا الشب

فصل في بيان ما لا يثبت له الإرادة في بعض الحالات

[illegible]

النسبة بين كليتين في صام الكليات الخ قال فصل الكليات في
اعتبار الكليات ون المفهومين لان نسبة الاربع لا يتحقق الا بين الكليات
متساويان ان صدق كل واحد منهما اي من الكليتين على كل ما يصدق
عليه الكلي الاخر كالا^{له} انسان والناطق فان الانسان يصدق على كل ما صدق
الناطق وبالعكس المراد بالنطق ههنا القوة^{له} الموحدة في جنس الانسان التي
يتنقش فيها الكمال والاختفاء بها لا يوجد في الملائكة فلا يرد ما قيل ان النطق
يوجد في الملائكة ايضا وما قيل ان المراد بالنطق الادراك فظاهر
البطلان و مرجع التساوي الى الموجبتين الكليتين وبنيهما عموم وخصوص
مطلقا ان صدق احد^{هما} على كل ما يصدق عليه الاخر من غير عكس كلي
انما قيد بذلك لان العكس الجزئي تام قطعاً فالصادق على كل ما صدق
عليه الاخر اعم مطلقاً والاخر اخص مطلقاً كالحيوان الانسان والجماد
يصدق على كل ما صدق عليه الانسان من غير عكس كلي و مرجع الى حقيقة
كلية وسالبة جزئية وبنيهما عموم وخصوص من وجه ان صدق كل
واحد منهما على بعض ما يصدق عليه الاخر فقط او لا على الكل كالحيوان
والا يصدق كل واحد منهما عام بالنظر الى انه شامل للاخر وغيره و خاص
من جهة كون الاخر شاملاً له ولغيره فلا بد بينهما من ثلث صور ليحصل
لتصادق والتفارق والمباينة الجزئية من جهة في الواقع والتباين وحر
الى سالبتيين جزئيتين وموجبتين جزئيتين ومتباينتين ان لو يصدق شيء
منها اي من الكليتين على شيء ما يصدق عليه الكلي الاخر كالا^{له} انسان

[illegible]

الاعلام والارض من قبضتي
والبحر من قبضتي
والجبال من قبضتي
والسموات من قبضتي

والفرض فان الانسان لا يصدق على معنى ما يصدق عليه الغير بل العكس
 فيكون معناه ما يصدق عليه كناية وموجعه الى ما يستحق كسنتين في العلم ان المقدر
 في مفهوم النسب المتحقق والصدق في نفس الامر ولا يتم بوضوح هذا
 المقروءات واما في القضايا فالمعتبر في مفهوم النسب الوجود والتحقيق
 لا الصدق واذا استعمل الصدق فمراد به التحقيق والوجود فاذا قلنا كلما
 صدق كل **ج ب** بالضرورة صدق كل **ج ب** دائما كان
 المراد كلما تحقق مفهوم القضية الاولى تحقق مفهوم الثانية **فصل**
 الحكي منسدا خبر الجملة التي بعده وهو قوله يصدق على كل شخص وقوله
 كما يصدق متعلق بقوله نصدق على كل شخص والتقدير الجري يصدق
 اي يطابق بالاشتراك اللفظي على كل شخص تحت اعم كما يصدق اي يطابق
 على المعنى المذكور وهو كل مفهوم يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة
 فيه وسمى هذا جزئيا حاصبيا لان جزئيته بالنظر الى حقيقته لا انفة
 الشركة ويقابله الكل الحقيقي وهو ما يصلح لان يندرج فيه شيء اخر
 بحسب رضى العقل سواء امكن لا ندراج في نفس الامر ولا وكذا في
 قوله فلما يصدق تأكيد لقوله كما يصدق والفاء زائدة وقوله
 على كل شخص متعلق بقوله نصدق وقوله تحت ظرف مستقر واقع
 لقوله اخص **ب** كائن تحت اعم مطلقا او مطلقا على اختلاف المذهبين
 وقيل الخاف في قوله كما يصدق زائدة ولفظ ما موصوفة بمعنى شيء خبر
 مبتدأ لقوله الحزني وقوله فلما الكاوه هذا منصوب المحل

قوله لا يصدق على معنى ما يصدق عليه الغير بل العكس
 فيكون معناه ما يصدق عليه كناية وموجعه الى ما يستحق كسنتين في العلم ان المقدر
 في مفهوم النسب المتحقق والصدق في نفس الامر ولا يتم بوضوح هذا
 المقروءات واما في القضايا فالمعتبر في مفهوم النسب الوجود والتحقيق
 لا الصدق واذا استعمل الصدق فمراد به التحقيق والوجود فاذا قلنا كلما
 صدق كل **ج ب** بالضرورة صدق كل **ج ب** دائما كان
 المراد كلما تحقق مفهوم القضية الاولى تحقق مفهوم الثانية **فصل**
 الحكي منسدا خبر الجملة التي بعده وهو قوله يصدق على كل شخص وقوله
 كما يصدق متعلق بقوله نصدق على كل شخص والتقدير الجري يصدق
 اي يطابق بالاشتراك اللفظي على كل شخص تحت اعم كما يصدق اي يطابق
 على المعنى المذكور وهو كل مفهوم يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة
 فيه وسمى هذا جزئيا حاصبيا لان جزئيته بالنظر الى حقيقته لا انفة
 الشركة ويقابله الكل الحقيقي وهو ما يصلح لان يندرج فيه شيء اخر
 بحسب رضى العقل سواء امكن لا ندراج في نفس الامر ولا وكذا في
 قوله فلما يصدق تأكيد لقوله كما يصدق والفاء زائدة وقوله
 على كل شخص متعلق بقوله نصدق وقوله تحت ظرف مستقر واقع
 لقوله اخص **ب** كائن تحت اعم مطلقا او مطلقا على اختلاف المذهبين
 وقيل الخاف في قوله كما يصدق زائدة ولفظ ما موصوفة بمعنى شيء خبر
 مبتدأ لقوله الحزني وقوله فلما الكاوه هذا منصوب المحل

منتهى بل الخلق في جواب ما هو و يقال له نوع حقيقة لان نوعيته
 بالنظر الى الحقيقة الواحدة في افراة فلذا يصدق بطلون
 بالاستزاد اللفظي على كل ماهية يقال اي يحل عليها وعلى غيرها اي
 غير تلك الماهية جنس مطلقا خرج الكل الغير المندرج تحت جنس
 كالماهية البسيطة التي لا يحل عليها جنس اصلا في جواب ما هو
 خرج الفصل والخاصة والعرض العام بالنسبة الى جنس الماهية
 وبهذا ينحل ما اورد ان كل واحد من هذه الثلاثة ان كان له جنس
 كان جنسه مقولا عليه وعلى غيره في جواب ما هو فلا يصح الا
 عند بقوله في جواب ما هو وان لم يكن له جنس خرج بالقيود
 السابق قولا اوليا اي بلا واسطة خرج به الصف وهو النوع المقيد
 بقيود مختصة كلية كالرومي والهندي مثلا لان الجنس لا يجمل
 عليه بالذات بل بواسطة حمل النوع السافل عليه فلا يكون نوعا
 اضافيا وبسبب نوعا اضافيا لان نوعيته بلاضافة الى ما فوقه وبسبب
 غنوم وخصوص من وجه لوجودهما في النوع السافل كالانسان ووجود
 الاضافي بدون الحقيقي في الاجناس المتوسطة كالجسم الناعم ووجود
 بدون الاضافي في البسائط كالواجب النقطة والوحدة لما فرغ عن
 بيان معنى النوع الاضافي شرع في مراتبه فقال مراتب النوع
 بالنسبة الى النوع الاضافي اما بالنسبة الى النوع الحقيقي فلا يترتب
 والا يلزم ان يكون النوع الحقيقي جنسا وهو باطل اربع لانه اي كان

لا يقال ان كل نوع حقيقة لان نوعيته بالنظر الى الحقيقة الواحدة في افراة فلذا يصدق بطلون بالاستزاد اللفظي على كل ماهية يقال اي يحل عليها وعلى غيرها اي غير تلك الماهية جنس مطلقا خرج الكل الغير المندرج تحت جنس كالماهية البسيطة التي لا يحل عليها جنس اصلا في جواب ما هو خرج الفصل والخاصة والعرض العام بالنسبة الى جنس الماهية وبهذا ينحل ما اورد ان كل واحد من هذه الثلاثة ان كان له جنس كان جنسه مقولا عليه وعلى غيره في جواب ما هو فلا يصح الا عند بقوله في جواب ما هو وان لم يكن له جنس خرج بالقيود السابق قولا اوليا اي بلا واسطة خرج به الصف وهو النوع المقيد بقيود مختصة كلية كالرومي والهندي مثلا لان الجنس لا يجمل عليه بالذات بل بواسطة حمل النوع السافل عليه فلا يكون نوعا اضافيا وبسبب نوعا اضافيا لان نوعيته بلاضافة الى ما فوقه وبسبب غنوم وخصوص من وجه لوجودهما في النوع السافل كالانسان ووجود الاضافي بدون الحقيقي في الاجناس المتوسطة كالجسم الناعم ووجود الاضافي في البسائط كالواجب النقطة والوحدة لما فرغ عن بيان معنى النوع الاضافي شرع في مراتبه فقال مراتب النوع بالنسبة الى النوع الاضافي اما بالنسبة الى النوع الحقيقي فلا يترتب والا يلزم ان يكون النوع الحقيقي جنسا وهو باطل اربع لانه اي كان

الى ان الحقيقة هي حقيقة
 كالماهية البسيطة التي لا يحل عليها جنس اصلا في جواب ما هو
 خرج الفصل والخاصة والعرض العام بالنسبة الى جنس الماهية

النوع الإضافي لا يجوز أن يكون داخل في سلسلة الأنواع الإضافية
 الجاهل من حيث بعض أفرادها على بعض حسب الصدق وحدها
 أن يكون أعم الأنواع الواقعة في تلك السلسلة وهو يسمى النوع
 العالي كالجسم المطلق إذ هو جوهر ليس بنوع أو يكون أحدها
 أي أحض الأنواع الواقعة في تلك السلسلة وهو يسمى النوع السافل
 كالإنسان إذ تحتها أفراد ويسمى السافل نوع الأنواع باعتبار
 كونه تحت جميع الأنواع أو يكون أعم من النوع السافل وأخص من
 النوع العالي كالحيوان وغيره كالجسم النامي ويسمى هذا نوعاً
 متوسطاً أو لم يكن داخل في تلك السلسلة وهو نوع مبادئ لكل
 أي الحل لاقسام الثلاثة المذكورة وهو يسمى النوع المفرد لذلك وإنما
 جعل المقرد من المراتب مع أنه غير واقع في المرتبة باعتبار أن الترتيب
 ملحوظ فيه عند ما كان الترتيب غير المفرد ملحوظ فيه وحدها
 كالعقل أن فلان الجوهر حسن له حتى يقال عليه وعلى
 غيره في جواب ما هو ويكون العقل العشرة أفراد له لا ألوانه حتى
 لا يتحقق تحت نوع ومراتب الأجناس أيضاً لأنه أعم من
 الأجناس الواقعة في السلسلة وهو العالي وأخصها وهو السافل
 أو أعم من السافل وأخص من العالي وهو المتوسط أو مبادئ لكل
 وهو المفرد ولما قال أن مراتب الأجناس أيضاً ربع كان مقصده
 أن يوضح أن الحس الأخير يسمى جنس الأجناس كالنوع الأخير يسمى

هذا النوع الإضافي لا يجوز أن يكون داخل في سلسلة الأنواع الإضافية
 الجاهل من حيث بعض أفرادها على بعض حسب الصدق وحدها
 أن يكون أعم الأنواع الواقعة في تلك السلسلة وهو يسمى النوع
 العالي كالجسم المطلق إذ هو جوهر ليس بنوع أو يكون أحدها
 أي أحض الأنواع الواقعة في تلك السلسلة وهو يسمى النوع السافل
 كالإنسان إذ تحتها أفراد ويسمى السافل نوع الأنواع باعتبار
 كونه تحت جميع الأنواع أو يكون أعم من النوع السافل وأخص من
 النوع العالي كالحيوان وغيره كالجسم النامي ويسمى هذا نوعاً
 متوسطاً أو لم يكن داخل في تلك السلسلة وهو نوع مبادئ لكل
 أي الحل لاقسام الثلاثة المذكورة وهو يسمى النوع المفرد لذلك وإنما
 جعل المقرد من المراتب مع أنه غير واقع في المرتبة باعتبار أن الترتيب
 ملحوظ فيه عند ما كان الترتيب غير المفرد ملحوظ فيه وحدها
 كالعقل أن فلان الجوهر حسن له حتى يقال عليه وعلى
 غيره في جواب ما هو ويكون العقل العشرة أفراد له لا ألوانه حتى
 لا يتحقق تحت نوع ومراتب الأجناس أيضاً لأنه أعم من
 الأجناس الواقعة في السلسلة وهو العالي وأخصها وهو السافل
 أو أعم من السافل وأخص من العالي وهو المتوسط أو مبادئ لكل
 وهو المفرد ولما قال أن مراتب الأجناس أيضاً ربع كان مقصده
 أن يوضح أن الحس الأخير يسمى جنس الأجناس كالنوع الأخير يسمى

فقد الاتحاد الموسيقي
فقد الاتحاد الموسيقي
فقد الاتحاد الموسيقي

[illegible]

المعروف عليه كوجوه الوجود عليه قبل عليان العبدية نوعه ضرورة جوت
التقارير بين المضاف والمضاف اليه لا يجنب بان كون المقارن ضروريا انما
هو في الامور الخارجية واما في الامور الاعتبارية فيصح الاتحاد بحسب الواقع
والوجود من الامور الاعتبارية فيكون وجود الوجود عين الوجود بحسب
الواقع وعلى هذا الحد ثم شرع في تقسيمه المعروف الى الحد والرمز
وكل منهما الى التام والناقص فقال ويسمى اى المعروف حدا لكونه
مناوعا عن دخول الاغيار تاما لا شتاله على جميع الذاتيات ان كان
جنس وفصل قريبين مع تقدم الجنس على الفصل كحيوان الناطق
في تعريف الانسان او بامر من متساويين او امور متساوية والمص لم يذكره
لعدم تحققه ان قيل هذا يقتضى خزنية كل منهما للركب الجزء لا يخل على
المكان الجنس والفصل محمولان على النوع قلنا ان الجنس والفصل باعتبار
الخزنية غير محمول وباعتبار محموليهما ليسا بجزئين فيسمى هذا الماذكرا
ناقصا لخلوه عن بعض الذاتيات ان كان بفصل قريب حدة كقولنا
في تعريف الانسان ناطق اوبه اى بفصل قريب في جنس بعيد كقولنا
تعريف الانسان جسم ناطق وكما كان الجنس ابعد كان التعريف في
النفصان ادخل اوبه ونجاسى والمص لم يذكره لانه علم دلالة و
قيل انما لم يذكره لكونه غير معتبر لان العرض العام مع الفصل القريب
لا يفيد الامتياز ولا الاطلاع على الذاتي وكذا الخاصة مع الفصل
لان الامتياز حاصل بالفصل وفيه نظر اوبه وبفصل بعيد ولم يذكره

[illegible]

والله اعلم
على حقنا ان كجيتي الى اهلنا
الشيء ثم ذكرا الفعي الامور القدر
عليها في انور بيبيرم
التي طردوا ان كل شيء في
للقوم في ان كجيتي الى اهلنا
بعضوا اسد ان كجيتي الى اهلنا
العام في اهلنا صوره في اهلنا
كل من اهلنا

زيد قائم بضاده زيد ليس قائم فاما اذا حذف الربط بقي زيد قائم
وهما مفردان بالفعل وزيد قائم بضاده زيد ليس قائم وهما ايضا مفردان
لكن بالقوة لانه يمكن ان يعبر عنهما بمفردين مع ملاحظة نوعية الحكم
بان يقال هذا ذلك او هو هو بخلاف الشرطية فانه لا يمكن ان يعبر عن
طرفيه بمفردين مع ملاحظة نوعية الحكم بقى هذا اشكال وهو البقضية
الشرطية غير مركب من القضيتين لان ادوات الشرط والعناد اخرجت
طرفيهما عن يكونا قضيتين وكل ما هو مركب من غير القضيتين انما يخل
الى غير القضيتين لا الى قضيتين لان المحلل القضية الى مائمه تركيبها
وزوال المانع لا يكفي وحده الشيء حتى يقال ان الادوات كانت مانعة
من الحكم فاذا زالت عاد ويمكن ان يقال ان مائمه تركيب القضية
يُعتبر بارة حال كونه واقعا في التركيب وتارة بدون التركيب يكون
الشرطية مركبة من قضيتين بالاعتبار الثاني دون الاول فيصدق
المحلال القضية الشرطية الى القضيتين بناء على الاعتبار الثاني وان
لم يصدق بناء على الاعتبار الاول فالقضية الشرطية اما متصلة
وهي اى الشرطية المتصلة التي يحكم فيها بصدق قضية على تقدير
صدق قضية اخرى سواء تحقق صدقهما اولا وسواء كان على طريق
اللزوم اولا وهي موحدة ولا ضد قها اى سلب صدقها على تقدير
صدق قضية اخرى وهي سالبة مثال الموحدة كقولنا ان كان هذا
انسانا فهو حيوان فانه حكم فيها بصدق الحيوانية على تقدير

[illegible]

ان والفقهاء قد اذاعوا فينا على ما كانت
 انفس علمية فالله انما كانت
 فان سلبنا عنها ما موجود
 على انما فيها الحكم على ما
 وصحة السكوت وصار كان
 كل انما يالين تقضية وانما
 بسبب ما في الابطال انما
 التقضية ظهور ان المفروض
 المقدم في التالى انما
 في كون زيد عالم في غير ارباب
 وزكيب وقصد الى زينة
 كيف والاعراب عالم فانما
 فانما عدا اظرف انما الى انما
 في ذلك

صدق الإنسانية ومثال السالبة كقولنا وليس كان هذا السارق
جماد فانه حكم فيها بسلب صدق الجمادية على تقدير صدق الإنسانية
أما شرطية منفصلة وهي أي الشرطية المنفصلة التي يحكم فيها بالسلب
أي العناد بين القضيتين في الصدق والكذب أي لا يجتمعان صدقا
ولا كذبا وتسمى منفصلة حقيقية موجبة كقولنا هذا العدد إما زوج
أو فرد فانه حكم فيها بالعناد بين الزوج والفرد صدقا وكذبا معا أو
حكم فيها بنفيه أي بنفي التناقض بين القضيتين صدقا وكذبا معا
منفصلة حقيقية سالبة كقولنا ليس هذا ما أن يكون حيوانا أو سو
فانه حكم فيها بنفي المناقاة بين الحيوان والاسود في الصدق والكذب
معا أو حكم فيها بالتناقض بين القضيتين أو بنفيه في الصدق فقط أي
دون الكذب وتسمى منفصلة مانعة الجمع دون الخلو كقولنا هذا إما
إنسان أو فرس هذا مثال الموجبة وأما السالبة فكقولنا ليس التبت إما
أن لا يكون شجرة أو لا يكون حجر أو حكم فيها بالتناقض بين القضيتين أو بنفيه
في الكذب فقط دون الصدق وتسمى منفصلة مانعة الخلو دون
الجمع كقولنا زيد إما أن يكون في البحر أو لا يغرق هذا مثال الموجبة
وأما السالبة فكقولنا ليس زيد إما أن لا يكون في البحر وإما أن يغرق
ذكر الشيخ في الإشارات أن لغیر الحقيقی أصنافا أخر غير مانعة الجمع و
الخلو كقولنا رأيت إما زيدا وإما عمرا وإما عالما إما بعد الله وإما
ينفع الناس وبهذا اظهر بطلان ما قيل أن الشرطية المنفصلة

۳۲
اجال الله
قول ربنا ارحمنا
وكلمه من جنات
ما قبل ان لا يحكم
لنفسك في الامم
الا ستقر في الامم
الفتنة ولا تنجلي
ان هذا الزمان وكذا
مرادوا الفاضل
مطلقا لخصاله
واما كماله مراده
بخصار زعماء ورجال
التي حكمها للتفاوت
المعظم فلا بد اصلا
من اجل ذلك

محصورة بحكم الاستقراء في الانقسام الثلاثة المذكورة وتسمية السلب
 باسمي الموجبات بناء على التشبيه في الاطراف لما وقع عن تقديم
 القضية الى المحلية والشرطية شرع الآن في بيان اجزاء المحلية واقسامها
 ولما كانت المحلية من الشرطية بمنزلة المفرد من المركب تقدم المحلية فقط
 والقضية المحلية انما يتحقق باجزاء ثلاثة احدها موضوع اعني محمولها
 عليه كريد في ذبد قائم وثانيها محمول اعني محمولها كقائم في المثال
 المذكور وثالثها النسبة بينهما اي بين الموضوع والمحمول وتسمى نسبة حكمية
 واللفظ الدال عليها يسمى رابطة لارتباط المحمول بالموضوع وهي قد تكون في
 صيغة الكلمة ثكان في قوله تعالى وكان الله عليا حكما وقد يكون في صيغة
 الاسم كهو في زيد هو عالم والمراد بالنسبة الحكمية الاجاب والسلب لا
 التي هي مورد هما ولا حاجة الى اللفظ الدال على النسبة التي هي مورد هما
 لان اللفظ الدال عليهما دال عليهما والخزاء ان من القضية يعبران بعبارة
 واحدة فصار الخزاء واحدا من القضية فاختصرت الاخزاء في الثلاثة و
 الا فاجزاء القضية اربع لا ثلثة وفيه بحث لان لفظ هو هو ونحوها
 ضمائر وضعت لما تقدم ذكره عليها ولا دلالة لها على النسبة
 اصلا وانما تدل على ما تقدم اذ ليس مدله هو في قولنا زيد هو عالم
 لا زيد فلا يكون رابطة وان قيل ان هو في المثال المذكور ضمير فصل
 قلنا على تقدير التسليم ان ضمير الفصل لا يدل على النسبة الحكمية بل على
 لغوي ويمكن ان يجاب بان هو هذا ليس بمستعمل للكناية بل مستعمل مكان

في الاستقراء في الانقسام الثلاثة المذكورة وتسمية السلب
 باسمي الموجبات بناء على التشبيه في الاطراف لما وقع عن تقديم
 القضية الى المحلية والشرطية شرع الآن في بيان اجزاء المحلية واقسامها
 ولما كانت المحلية من الشرطية بمنزلة المفرد من المركب تقدم المحلية فقط
 والقضية المحلية انما يتحقق باجزاء ثلاثة احدها موضوع اعني محمولها
 عليه كريد في ذبد قائم وثانيها محمول اعني محمولها كقائم في المثال
 المذكور وثالثها النسبة بينهما اي بين الموضوع والمحمول وتسمى نسبة حكمية
 واللفظ الدال عليها يسمى رابطة لارتباط المحمول بالموضوع وهي قد تكون في
 صيغة الكلمة ثكان في قوله تعالى وكان الله عليا حكما وقد يكون في صيغة
 الاسم كهو في زيد هو عالم والمراد بالنسبة الحكمية الاجاب والسلب لا
 التي هي مورد هما ولا حاجة الى اللفظ الدال على النسبة التي هي مورد هما
 لان اللفظ الدال عليهما دال عليهما والخزاء ان من القضية يعبران بعبارة
 واحدة فصار الخزاء واحدا من القضية فاختصرت الاخزاء في الثلاثة و
 الا فاجزاء القضية اربع لا ثلثة وفيه بحث لان لفظ هو هو ونحوها
 ضمائر وضعت لما تقدم ذكره عليها ولا دلالة لها على النسبة
 اصلا وانما تدل على ما تقدم اذ ليس مدله هو في قولنا زيد هو عالم
 لا زيد فلا يكون رابطة وان قيل ان هو في المثال المذكور ضمير فصل
 قلنا على تقدير التسليم ان ضمير الفصل لا يدل على النسبة الحكمية بل على
 لغوي ويمكن ان يجاب بان هو هذا ليس بمستعمل للكناية بل مستعمل مكان

هست في الفارسية هكذا صرح الحكماء المحققون والفاضلون الذين لم يجمع
 عن بيان اجزاء الكلمة شرع في تقسيمها باعتبار الرابط فقالوا ويسمى
 القضية ح اي حين اذا ذكرت فيها الرابط ثلثية لاشتغالها على ثلثة
 الفاظ وقد يجذف الرابط في بعض اللغات اي لغة العرب بشهادة
 القرائن الدالة عليها اذ يقولون زيد كاتب ان قيل ان الرابط في
 ههنا هي الحركة الاعرابية لانا اذا قلنا زيد كاتب على سبيل
 التعداد لم يكن هناك رابط قلت لو كانت الحركة الاعرابية رابطاً
 لكان هو في قولنا زيد هو كاتب زيدا على قدر الحاجة وقيل
 يجب ذكر الرابط في لغة العجم اذ لا يقولون زيد وليسند بل وليسند
 هست وانما قال في بعض اللغات لعدم العلم بجواز حذفها في
 جميع اللغات ويسمى القضية حينئذ ثنائية لاشتغالها على
 جزئين كزيد علم قال الامام في المختصر القصبة التي محمولها كلمة
 او اسم مشتق ثنائية في اللفظ ثلاثية بالطبع لان النسبة مدلول
 عليها تضمننا فذكرها بوجوب التكرار لانه يصير حينئذ هكذا
 زيد هو بكتب هو وزيد هو كاتب هو ولا شك انه تكرر وايجاب عنه
 سراج الملة والدين محمد بن بكر الارموي بان الكلمة او الاسم
 المشتق دالة على نسبة الى موضوع ما والرباط الدال على
 النسبة الى موضوع معين فاين احدهما عن الآخر شرع في
 تفسير الكلية باعتبار النسبة الحكمية فقال هي اي القضية

قولنا زيد كاتب
 انما هو رابط بين
 زيد وكاتب
 فلهذا هو الرابط
 قوله اي في لغة العرب
 على قولنا زيد هو كاتب
 تلك اللفظة اسم
 قوله اي في لغة العجم
 لانه لا يقولون زيد
 وليسند بل وليسند
 هست وانما قال في بعض اللغات
 لعدم العلم بجواز حذفها في
 جميع اللغات
 ويسمى القضية حينئذ ثنائية
 لاشتغالها على جزئين
 كزيد علم قال الامام في المختصر
 القصبة التي محمولها كلمة
 او اسم مشتق ثنائية في اللفظ
 ثلاثية بالطبع لان النسبة مدلول
 عليها تضمننا فذكرها بوجوب التكرار
 لانه يصير حينئذ هكذا زيد هو بكتب
 هو وزيد هو كاتب هو ولا شك انه تكرر
 وايجاب عنه سراج الملة والدين محمد بن بكر
 الارموي بان الكلمة او الاسم المشتق دالة
 على نسبة الى موضوع معين فاين احدهما
 عن الآخر شرع في تفسير الكلية باعتبار النسبة
 الحكمية فقال هي اي القضية

الحكية موجبة ان كانت مشتقة على نسبة مما صح ان يقال الموضوع
محمول كقولنا الانسان حيوان وسالبة ان كانت مشتقة على نسبة مما
صح ان يقال ان الموضوع ليس محمول كقولنا الانسان ليس بحجر والمراد بالصحة
الجواز بمعنى لا مكان فتنبأ اول القضية الكاذبة ايضا لا الصحة في نفس
الامر كما يتبادر اليه الفهم ثم شرع في تقسيم ثالث للحكية باعتبار الموضوع
فقال موضوعها اي موضوع الحكية ان كان شخصا معينا اي جزئيا
حقيقيا سميت تلك القضية محصورة وشخصية لكون موضوعها
شخصا معينا اي جزئيا حقيقيا وسميت محصورة لكونه غير محتمل
للإشراك كقولنا زيد عالم وان كان الموضوع كلياً فان كان فيها مقدار
اي كنه افراد الموضوع من الكلية والعوضية اي حكم
فيها على جميع الافراد او على بعضها سميت القضية محصورة لخصر
موضوعها ومسورة لاشتغالها على السور واللفظ الدال عليه
على مقدار افراد الموضوع تسمى سور الاحاطة الافراد كاحاطة
سور الملة وهي اي القضية المسورة المحصورة اربعة اقسام لانها
اما موجبة بكنهه ان حكمها بالاجاب على كل افراد الموضوع و
سورها اي سور الموجبة الكلية كل الافراد اي المجموع كقولنا
كل نار حارة اي كل واحد من افراد النار حارة واما سالبة كلية
ان حكمها بالسلب عن كل الافراد وسورها اي سور السالبة
الكلي لا شئ ولا واحد كقولنا لا شئ ولا واحد من الناس

[illegible]

لان تصدق بها على او جزئية فمعملة اي سميت معملة لاهل بيان
كيفية الافراد فيها مع الاحتمال لقولنا الحيوان جنس مثال القضية
الطبيعية فانه حكم فيها على طبيعة الحيوان من حيث انه عام لقولنا
الانسان مقوم والحيوان مقوم فانه حكم فيها على طبيعة الانسان
الحيوان مطلقا وقولنا الانسان في خسر مثال القضية المعاملة في
القضية المعاملة في قوة الجزئية يعني انها مبتلانا ان اذ متي صدق
الانسان في خسر صدق بعض الانسان في خسر بل العكس يعني متى صدق
بعض الانسان في خسر صدق الانسان في خسر ذلك ظاهر فان قيل
يبقى قسم اخر وهو ان يكون الحكم على الافراد والطبيعة معا قلنا
ان بحثنا في القضايا المستعملة في العلوم والقضية التي يكون
الحكم فيها على افراد الموضوع والطبيعة معا ليست منها كذلك
اجيب وفيه بحث لان القضية الطبيعية ايضا غير مستعملة في
العلوم فلم ذكره **فصل في العدول والتحصيل حرق السلب كليس ولا**
ان كان حزا من الموضوع فقط لقولنا اللاحي جاد او حزاء من المحمول
فقط لقولنا الجاد بلاحي او جزء منها اي من المحمول والموضوع معا
لقولنا اللاحي لا عالم سميت القضية معدولة الاولى معدولة
الموضوع والثانية معدولة المحمول والثالثة معدولة الطرفين
موجبة كانت تلك القضية وامثلتها قد مرت او سالبة لقولنا
ليس اللاحي لا عالم وقولنا ليس العالم بلاحي وقولنا ليس اللاحي

ای مصمم شیئی فی نفسه سوا او جزو فی نفسه
مستقل از ملک اشئی الای فی نفسه
جو علی و علی و سوا او کان فی نفسه
مستقل از ملک اشئی الای فی نفسه
او لا یندر کلاسه و هو علی و سوا او
فی انفسه و هو علی و سوا او
مستقل از ملک اشئی الای فی نفسه
او لا یندر کلاسه و هو علی و سوا او
فی انفسه و هو علی و سوا او

بالاجاد وانما سميت معدولة لان حرف السلب وضعت في المحل
للسلب والرفع فاذا جعل مع غير كشي واحد ثبت له شي كما في الوجه
المعدولة الموضوع او يثبت هو لشي كما في الوجه المعدولة المحمول او
يسلب عن شي كما في السالبة المعدولة الموضوع او يسلب عن شي
كما في السالبة المعدولة المحمول فقد عدل عن موضوعه الاصل و
ان لم يكن حرف السلب جزءا لشي منها اى من المحمول والموضوع
سميت القضية محصلة ان كانت موجبة كقولنا زيد كاتب وسميت
سليطة ان كانت القضية سالبة لانها تبسط بالنسبة الى السالبة
المعدولة كقولنا الحى ليس مجاد وبعضهم يسمونها محصلة موجبة كما
او سالبة لتحصيل طرفيها والاعتبار بالاجاب اى بايجاب القضية
والسلب اى بسلب القضية بالنسبة لا بطرفيها يعنى انكاتب بالنسبة
ثبوتية والقضية موجبة وانكاتب سلبية فسالبة سواء كان الاطراف
وحدية او عدمية فان قولنا كل ما ليس بحى فهو لا عالم موجبة
لانه حكم فيها بثبوت الالاهية على ما صدر عليها ليس محج مع
ان طرفيها عدميان لوحد حرف السلب فيهما وولما لا شي من المتحرك
لساكن سالبة لانه حكم فيها بسلب السكون عن كل ما صدر عليه
المتحرك مع ان طرفيها وحديان لعدم حرف السلب فيهما وفي هذا
المثال اشارة الى ان المراد بعدمية الاطراف كون حرف السلب جزءا
من لفظها لا ان يكون العدم معتبرا في مفهومها فهذه اربعة فضاء

موجبة محصلة وسالبة محصلة وموجبة معدلة وسالبة معدلة
 لا التباس في القضايا الأربع معنى لفظ الايد البسيطة والموجبة للمعدلة
 المحمول فانها يلتبس ان لفظ الوجود حرف السلب فيها مع جواز ان يكون
 جزءا من المحمول فتكون القضية موجبة معدلة للمحمول وجواز
 ان لا يكون جزءا منه فتكون القضية بسيطة كقولنا زيد ليس
 بكا تب لذا قال والفرق بين البسيطة والموجبة للمعدلة المحمول اما في
 مفهوم فما تقدم وهو ان الحكم في الموجبة بالايقاع والسالبة بالانتراف
 واما في المادة فبان السالبة البسيطة اعم من الموجبة للمعدلة واما
 في اللفظ ففي غير لغة العرب ظاهر لان رابطتها لا يجاب هست والسلب
 ليست وفي لغة العرب اما في الثلاثية اي التي ذكرت فيها الرابطة
 فبانها اي القضية موجبة معدلة ان قدمت الرابطة على حرف
 السلب كقولنا زيد هو ليس بكا تب لان الرابطة تربط ما بعد ها
 بالموضوع فربط حرف السلب وما معها فيكون اجابا وسالبة
 بسيطة ان اخوت للرابطه عنهما اي عن حرف السلب كقولنا زيد
 ليس هو بكا تب لان من شان حرف السلب سلب الرابط الذي
 بعده فيكون سلبا واما الفرق بينهما في القضية الثنائية وهي التي
 لو يذكر فيها الرابطة فما لثنية يعني ان نوى ربط السلب يكون
 موجبة وان نوى سلبا لم يربط يكون سالبة ويفهم من ظاهر
 العبارة ان هذا روق لفظي وليس كذلك وبالا اصطلاح على

قوله فان التباسا
 التباسا في القضايا الأربع
 البسيطة والموجبة للمعدلة
 المحمول فانها يلتبس ان
 لفظ الوجود حرف السلب
 فيها مع جواز ان يكون
 جزءا من المحمول فتكون
 القضية موجبة معدلة
 للمحمول وجواز ان لا
 يكون جزءا منه فتكون
 القضية بسيطة كقولنا
 زيد ليس بكا تب لذا
 قال والفرق بين البسيطة
 والموجبة للمعدلة
 المحمول اما في مفهوم
 فما تقدم وهو ان الحكم
 في الموجبة بالايقاع
 والسالبة بالانتراف
 واما في المادة فبان
 السالبة البسيطة اعم
 من الموجبة للمعدلة
 واما في اللفظ ففي
 غير لغة العرب ظاهر
 لان رابطتها لا يجاب
 هست والسلب ليست
 وفي لغة العرب اما
 في الثلاثية اي التي
 ذكرت فيها الرابطة
 فبانها اي القضية
 موجبة معدلة ان
 قدمت الرابطة على
 حرف السلب كقولنا
 زيد هو ليس بكا تب
 لان الرابطة تربط
 ما بعد ها بالموضوع
 فربط حرف السلب
 وما معها فيكون
 اجابا وسالبة بسيطة
 ان اخوت للرابطه
 عنهما اي عن حرف
 السلب كقولنا زيد
 ليس هو بكا تب لان
 من شان حرف السلب
 سلب الرابط الذي
 بعده فيكون سلبا
 واما الفرق بينهما
 في القضية الثنائية
 وهي التي لو يذكر
 فيها الرابطة فما
 لثنية يعني ان نوى
 ربط السلب يكون
 موجبة وان نوى
 سلبا لم يربط
 يكون سالبة
 ويفهم من ظاهر
 العبارة ان هذا
 روق لفظي وليس
 كذلك وبالا
 اصطلاح على

وهي ما سميت تلك القضية في نفس الامر مادة القضية وعصرها
واللفظ الدال عليها او حكم العقل بما يسمى جهة ونوع القضية او
ذكرت فيها الجهة تسمى بوجهة ومنوعة لاستعمالها على الجهة
والنوع ورعاية كونه ذات اربع احرف والتي لم تذكر فيها
الجهة تسمى مطلقة والقضايا الموجهة كثيرة لكن التي جرت الاطلاق
اي اصطلاح المنطقين بالبحث عنها اي عن القضايا الموجهة وعن
اكامها الى العكس والتناقض والانماج ثلث عشرة قضية بعضها بسيطة
بالنسبة الى المركبات وبعضها مركبة اما البسائط وهي الحقيقة
اي معناها الجواب فقط لقولنا كل انسان حيوان بالضرورة او سلب
فقط لقولنا لا شيء من الانسان محجوب بالضرورة اي لا يكون فيها الاحكام
واحد الجواب او سلب ستة الاولى الضرورية المطلقة وهي التي تحكم
فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع هذا في الموجبة او بضرورة سلب
اي سلب المحمول عن اي الموضوع هذا في السالبة مادام ذات الموضوع
اي ما يصدق عليه الموضوع موحودا في الخارج او في الزمان فيلزم ان
نقولنا لا شيء ممن الممتنع بوجوده ولا يرد النقض بالنسبة للمركبة
الخاصة التي محجولها الموضوع لان الضرورة من هذا انما تحقق بشرط
وجود الموضوع لا في جميع اوقات وجوده بوضوح وببينة او في
سعيد لقولنا بالضرورة كل انسان حيوان هذا مثال الموحدة والقولنا
بالضرورة لا شيء من الانسان محجوب وهذا مثال السالبة

[illegible]

وانما سميت ضرورة لاشتغالها على الضرورة ومطلقة لعدم ثبوتها
الضرورة فيها بشئ الثابتة الدائمة المطلقة وهي التي حكم فيها بدوام
ثبوت المحمول للموضوع هذا في الوجبة او حكم فيها بدوام سلبه اي سلب
المحمول عنه عن الموضوع هذا في السالبة مادام ذات الموضوع موجبا
خارجا او ذهنا وقد مر مثالها الجبايا وسلبها في الضرورية المطلقة وهو
قولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان محجور هو اعم من الضرورية
المطلقة مطلقا لان الضرورة بحسب الذات يستلزم الدوام بحسبها
من غير عكس كلي لان معنى الضرورة امتناع انفكاك النسبة ومعنى الدوام
شمول الازمنة والافوات فحتى تحقق الاول تحقق الثاني من غير
عكس كلي لجوازا ان يكون دائما ولا امتنع انفكاكها والمراد يكون
الدائمة اعم من الضرورية ان علة الدوام غير ملحوظ بها كما هو الحكم
بالضرورة فلا يريد مما قيل ان الدائم يجب ان يكون مساوية للضرورة لان
دوام ثبوت المحمول للموضوع امر ممكن يحتاج الى علة دائمة فيكون ثبوت المحمول
للموضوع ضروريا لدوام علة فافهم وانما سميت دائمة لاشتغالها على الدوام
والمطلقة لما في الثالثة المشروطة العامة وانما سميت مشروطة
لاشتغالها على شرط الوصف عاملا لها اعم من المشروطة الخاصة كما
سيجي في المركبات وهي اي المشروطة العامة التي يحكي فيها بضرورة تبو
المحمول للموضوع هذا في الوجبة او بضرورة سلبه اي سلب
المحمول عنه عن الموضوع هذا في السالبة بشرط وصفه اي

قوله ضرورة لاشتغالها على الضرورة
قوله مطلقة لعدم ثبوتها
قوله دائمة لان الضرورة بحسب الذات
قوله يستلزم الدوام بحسبها
قوله من غير عكس كلي لان معنى الضرورة
قوله امتناع انفكاك النسبة ومعنى الدوام
قوله شمول الازمنة والافوات
قوله فحتى تحقق الاول تحقق الثاني
قوله من غير عكس كلي لجوازا
قوله ان يكون دائما ولا امتنع
قوله انفكاكها والمراد يكون
قوله الدائمة اعم من الضرورية
قوله ان علة الدوام غير ملحوظ بها
قوله كما هو الحكم بالضرورة
قوله فلا يريد مما قيل ان الدائم
قوله يجب ان يكون مساوية للضرورة
قوله لان دوام ثبوت المحمول
قوله للموضوع امر ممكن
قوله يحتاج الى علة دائمة
قوله فيكون ثبوت المحمول
قوله للموضوع ضروريا
قوله لدوام علة فافهم
قوله وانما سميت دائمة
قوله لاشتغالها على الدوام
قوله والمطلقة لما في الثالثة
قوله المشروطة العامة
قوله وانما سميت مشروطة
قوله لاشتغالها على شرط
قوله الوصف عاملا لها
قوله اعم من المشروطة
قوله الخاصة كما سيجي
قوله في المركبات وهي اي
قوله المشروطة العامة التي
قوله يحكي فيها بضرورة
قوله تبو المحمول للموضوع
قوله هذا في الوجبة او
قوله بضرورة سلبه اي
قوله سلب المحمول عنه
قوله عن الموضوع هذا
قوله في السالبة بشرط
قوله وصفه اي

وصف الموضوع اى يكون الوصف مدخل في الضرورة كقولنا بالضرورة
كل كائنت متحرك الاصابه مادام كائنا هذا مثال الموحية فان تحرك
الاصابع ضروري لذات الكاتب بشرط انصافه بوصف الكتابة
او بالضرورة لاشئ من الكاتب يساكن الاصابع مادام كائنا هذا
مثال السالبة فان سلب سكون الاصابع عن ذات الكاتب ضروري
بشرط انصافه بالكتابة وقد تطلق المشروطة العامة على القضية
التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه
مادام وصف الموضوع موجود اى يحكم فيها بضرورة الثبوت
او السلب في جميع اوقات انصاف الذات بالوصف العنوي الى
النسبة بين المعنيين عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في
مادة الضرورة الذاتية اذا كان العنوان نفس الذات او وصفا
لازماتها كقولنا كل انسان او كل ناطق حيوان بالضرورة وصدق
الاولى بدون الثانية في مادة تكون المحمول بالذات بشرط
وصف مفارق كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة فان
تحرك الاصابع ضروري لذات الكاتب بشرط انصافه بالكتابة
لا في جميع اوقات الكتابة وصدق الثانية بدون الاولى في مادة
الضرورة الذاتية اذا كان العنوان وصفا مفارفا كقولنا كل كاتب
حيوان بالضرورة والمشرطة العامة بالمعنى الاول اعم من الضرورية
والدائمة من وجه لتصادقهما في مثل قولنا كل انسان حيوان بالضرورة

قوله الوصف مدخل في الضرورة كقولنا بالضرورة
استلزاما للضرورة من جهة
الضرورة من جهة
عموم وخصوص من جهة
التحقق بالانصاف من جهة
المعنى من جهة
اجمال الكليات
او على سبيل المثال
التقدير من اجمال
قوله انصافا لاشئ من الكاتب يساكن الاصابع مادام كائنا هذا
في مادة الضرورة الذاتية اذا كان العنوان نفس الذات او وصفا
الضرورة المطلقة اذا كان
العنوان نفس الذات فقولنا
كل كائنت متحرك
مادام انصافا او وصفا لاشئ
لذات كقولنا كل ناطق حيوان
بالضرورة فان كائنا هذا
الكاتب بشرط انصافه بالكتابة
وصفا مفارفا كقولنا كل كاتب
حيوان بالضرورة او مادام كائنا
بالمعنى الثاني لان ثبوت كونه
لذات الكاتب ضروري في جميع
اوقات الكتابة لا بشرط انصافه
بوصف الكتابة او مادام كائنا
بالكتابة في ثبوتها العامة
قوله انصافا لاشئ من الكاتب يساكن الاصابع مادام كائنا هذا

الدائمة ١٣

[illegible]

مجلسی علمائے ہندوستان کا ترجمہ منتخب تصانیف علامہ محمد رفیع الرحمن صاحب دہلوی

قولهم انما يلفظ آخر اسم
 غير المعنى المذكور و قد لول عليه بلفظ آخر
 كما لا دوام له ١٢ منه رسم
 قولهم انما يلفظ آخر اسم
 لا الدال على الحكمة العامة ١٢ منه رسم
 قولهم انما يلفظ آخر اسم
 بحسب الوصف في المنزلة

٥٦

العادة و هو آخر اسم
 بحسب الدوام الدال على مطلق
 عايشة في مطلق المسمى بغير
 بحسب الوصف ايضا ١٢ منه رسم
 لا محالة ١٢ منه رسم
 بقيد اللام و دام الزمان
 الخاصة ١٢ منه رسم
 قولهم و لا يلفظ آخر اسم
 في الوصفين حقيقة المنع لا التقي ١٢
 منه رسم

معناه سلب ضرورة الاحجاب مثال الموجبة كقولنا بالامكان العلم
كل نار حارة فان معناه ان سلب الحرارة عن النار ليس ضروري و
مثال سالبة كقولنا به اى بالامكان العام لاشئ من الخارج سارح
فان معناه ان الاحباب البرودة للحار ليس ضروري وهي اعم من جميع
القضايا واذلك ظاهر لاسترة له واما القضية المركبة وهي
القضية المركبة التي حقيقتها اى معناها تركبت من قضيتين احدهما
مذكورة صريحا والاخرى غير صريحة اما بلفظ اخريد على اصطلاح
كاللادوام واللاضرورة او مجرد الاعتبار كما في الامكان الخاص فلا يراد
ما اورد على المصير انه يلزم من ذلك ان يكون المركبة من قضيتين
قضية مركبة بل اذا جمعنا سوالب وموجبات متحدة الموضوع تكون
ذلك القضية مركبة وليس كذلك مخالفتي الكيفية
اى الاحباب والسلب موافقتي الكمية اى الكلية والجزئية
معتبرا لاجابها اى القضية المركبة وسلبها بالقضية الاولى
المذكورة صريحا لا الثانية المذكورة احتمالا حتى ان القضية الاولى
ان كانت موجبة فالقضية المركبة موجبة وان كانت سالبة
فسالمة فسبق الاولى المشروطة الخاصة وهي اى المشروطة
الخاصة للمشروطة العامة مع زيادة قيد اللادوام بحسب
الذات دون الوصف ولا يلزم التناقض وانما لم يقيد
بقيد اللادوام والانزلى واللاضرورة الازلية لان البحث

في القضايا المشهورة كثيرة الاستعمال والقضايا القليلة
 بالقدارين المذكورين ليست منها وللا دوام عندهم عبارة
 اى معبرة عن مطلقة عامة موافقة الاولى في الموضوع والمجول
 الكرم مخالفتها في الكيف والقضية للشروط الخاصة ان كانت
 موجبة لقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً
 لا دائماً اى لاشئ من الكاتب متحرك الاصابع بالاطلاق العام
 فتركيبها اى المشروطة الخاصة من موجبة مشروطة عاوهى الجزء الاول
 من القضية المركبة ومن سالبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللادوام
 بحسب الذات وان كانت اى المشروطة الخاصة سالبة كقولنا بالضرورة
 لاشئ من الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتباً لا دائماً اى كل
 كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام فمن سالت اى ففى مركبة
 من سالبة مشروطة عامة وهي الجزء الاول من القضية المركبة
 وموجبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللادوام بحسب الذات
 هى مبانيه للذات بمتين واتخص من المشروطة العامة من البواقى
 الثانية العرفية الخاصة وهى اى العرفية الخاصة هى العرفية
 العامة مع قبل اللادوام بحسب الذات وهى اى العرفية الخاصة
 ان كانت موجبة كقولنا دائماً كل كاتب متحرك الاصابع مادام
 كاتباً لا دائماً فتركيبها اى تركيب العرفية الخاصة من موجبة عرفية
 عامة وهى الجزء الاول وسالبة مطلقة عامة وهي مفهوم

في القضايا المشهورة كثيرة الاستعمال والقضايا القليلة
 بالقدارين المذكورين ليست منها وللا دوام عندهم عبارة
 اى معبرة عن مطلقة عامة موافقة الاولى في الموضوع والمجول
 الكرم مخالفتها في الكيف والقضية للشروط الخاصة ان كانت
 موجبة لقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً
 لا دائماً اى لاشئ من الكاتب متحرك الاصابع بالاطلاق العام
 فتركيبها اى المشروطة الخاصة من موجبة مشروطة عاوهى الجزء الاول
 من القضية المركبة ومن سالبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللادوام
 بحسب الذات وان كانت اى المشروطة الخاصة سالبة كقولنا بالضرورة
 لاشئ من الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتباً لا دائماً اى كل
 كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام فمن سالت اى ففى مركبة
 من سالبة مشروطة عامة وهي الجزء الاول من القضية المركبة
 وموجبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللادوام بحسب الذات
 هى مبانيه للذات بمتين واتخص من المشروطة العامة من البواقى
 الثانية العرفية الخاصة وهى اى العرفية الخاصة هى العرفية
 العامة مع قبل اللادوام بحسب الذات وهى اى العرفية الخاصة
 ان كانت موجبة كقولنا دائماً كل كاتب متحرك الاصابع مادام
 كاتباً لا دائماً فتركيبها اى تركيب العرفية الخاصة من موجبة عرفية
 عامة وهى الجزء الاول وسالبة مطلقة عامة وهي مفهوم

الدوام كقولنا لا شيء من الكاتب متحرك الاصابع بالاطلاق العام
 وان كانت سالبة كقولنا لا شيء من الكاتب يسكن الاصابع مادام
 كانا لادائما فذكر كيهما اي العرفية الخاصة من سالبة عرفية عامة
 وهي الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة وهي مفهوم الدوام
 كقولنا كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام ومثالها
 اي مثال العرفية الخاصة ايجابا وسلبا قد صر في الشروط الخاصة
 بعينه الا ان الضرورة تبدل بقولنا دائما وهي اعم من الشروط
 الخاصة لان متى ثبتت الضرورة بحسب الوصف لادائما ثبت
 الدوام بحسبه لادائما من غير عكس ومباينة للدائمتين ضرورة
 تقيدها بالدوام المنافي للدوام واعم من وجه من الشروط
 العامة لصدق الشروط العامة بدون العرفية الخاصة في مادة
 الضرورة الذاتية كقولنا بالضرورة كل انسان ناطق مادام انسانا
 وصدق العرفية الخاصة بدون الشروط العامة في مادة الدوام
 الصريح بحسب الوصف وصدقها معا في مادة الشروط الخاصة
 كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كانا لادائما
 اخص من العرفية العامة لان المقيد اخص من المطلق وكذا من الباقيين
 لكونها اعم من العرفية العامة التامة الوجودية اللا ضرورية
 وهي اي الوجودية اللا ضرورية هي المطلق العامة مع قيد اللا ضرورية
 بحسب الذات وانما قيد اللا ضرورية بحسب الذات وانما قيد

الدوام كقولنا لا شيء من الكاتب متحرك الاصابع بالاطلاق العام
 وان كانت سالبة كقولنا لا شيء من الكاتب يسكن الاصابع مادام
 كانا لادائما فذكر كيهما اي العرفية الخاصة من سالبة عرفية عامة
 وهي الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة وهي مفهوم الدوام
 كقولنا كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام ومثالها
 اي مثال العرفية الخاصة ايجابا وسلبا قد صر في الشروط الخاصة
 بعينه الا ان الضرورة تبدل بقولنا دائما وهي اعم من الشروط
 الخاصة لان متى ثبتت الضرورة بحسب الوصف لادائما ثبت
 الدوام بحسبه لادائما من غير عكس ومباينة للدائمتين ضرورة
 تقيدها بالدوام المنافي للدوام واعم من وجه من الشروط
 العامة لصدق الشروط العامة بدون العرفية الخاصة في مادة
 الضرورة الذاتية كقولنا بالضرورة كل انسان ناطق مادام انسانا
 وصدق العرفية الخاصة بدون الشروط العامة في مادة الدوام
 الصريح بحسب الوصف وصدقها معا في مادة الشروط الخاصة
 كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كانا لادائما
 اخص من العرفية العامة لان المقيد اخص من المطلق وكذا من الباقيين
 لكونها اعم من العرفية العامة التامة الوجودية اللا ضرورية
 وهي اي الوجودية اللا ضرورية هي المطلق العامة مع قيد اللا ضرورية
 بحسب الذات وانما قيد اللا ضرورية بحسب الذات وانما قيد

لقد كان في الدنيا
الرجال والبنات
فما كنت في الدنيا
من الاخوان والبنات
عبارة عن الامانة
فاكانت منسوبة
الى الجاهل بغير علم
طالب الى طالب
فقررة اهل البيت
موجب واما الثاني
على الاصطلاح جلال
له قول لان سيرة
الدعوى

المؤمن والفورقة في الحجة
الحقانية والوهم في الفورية
الحقيقة ١٢ منه عدم الله
قول
أي في الوجوه والأفريقية
منه مع أي المطلق
للفورية أي المطلقة
منه مع أي المطلقة
من الدلائل أي المطلقة
قول
اللازم أي اللازم
الفوري على خلافه
الإشكالية

الذاتية وبالعكس في مادة اللادوام بحسب صفاتها من المطلق
العامة لان المقيد اخص من المطلق ومن الحكمة العامة انها اعم
المطلقة العامة الرابعة من المركبات الوجودية اللادائمة وهي
الوجودية اللادائمة هي المطلقة العامة مع زيادة قيد اللادوام
بحسب الذات وهي اي الوجودية اللادائمة سواء كانت موجبة
او سالبة فمن مطلقتين اي فتركيبهما من مطلقتين عامتين احدهما
موجبة والاخرى سالبة ومثالها ما مر في الوجودية للاضورية
غدا انك تبذل قولي لا بالضرورة بقولي لا دائما لقولك كل انسان
ضاحك بالفعل لا دائما ولا شيء من الانسان بضاحك بالفعل
لا دائما وهي اخص من الوجودية للاضورية لان صدق المطلقين
يستلزم صدق المطلقة والممكنة من غير عكس واعلم من الخاصية
لان اللادوام مشترك والاطلاق الفعلي اعم من الضرورية والدوام
لوصفين ومباينة للذاتيتين وهو ظاهر واعلم من وجب العامة
صدق الجميع في مادة الشرطية الخاصة والاقتراق في مادة
للادوام الذاتي ومادة اللادوام الوصفية واخص من المطلقة الممكنة
لعامتين وهو ظاهر الخامسة الوقتية وهي اي الوقتية التي يحكم
بها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلب عنه اي عن
الموضوع في وقت معين من اوقات وجود الموضوع مقيد بقية
الادوام بحسب الذات وهي اي الوقتية ان كانت موجبة

[illegible]

انه متى صدقت الضرورة بشرط الوصف فما دام الوصف لا يما

1900

العام والخاص سلبية لغوها ضرورة لا شئ من الاشياء بنفسه في
 وقت ما لا دائما فمن سلبية مفقودة مطلقة وموجبة مطلقة
 التي هي مفهوم اللاذوم وهي قولنا كل انسان بنفسه لا يطلق العام
 وهي اعم من الوقية حيث لم يعتبر فيها التغيير الوقت وهي كالوقية في
 النسبة الى البواقي والسابقة للممكنة الخاصة وهي التي تحكم فيها بارتقاء
 الضرورة المطلقة الى الذاتية عن جاني الوجود والعدم جميعا اي
 ثبوت الحكم ولا ثبوته وهي سواء كانت موجبة كقولنا بالامكان
 الخاص كل انسان كاتب معني ان ثبوت الكتابة للانسان وسلب
 الكتابة عنه ليس ضروريا وسالبة كقولنا بالامكان الخاص
 لا شئ من الانسان بكاتب فمن ممكنة في المعنى لان كليهما عبارة عن
 سلب الضرورة عن الطرفين بل هو في اللفظ فقط لان في الموجبة
 الايجاب صريح والسلب صمني وفي السالبة بالعكس وهي علم
 مطلقا من سائر المركبات اخص من الممكنة العامة وهو ظاهر عام
 من وجهين الدائمة والعامتين وللطفة العامة لصدور
 الجميع في مادة الوجودية الازلية ان كان ثبوت المحمول للموضوع
 دائما وصدف الممكنة الخاصة بدورها حيث لا يقع الممكنة بالفعل
 وبالعكس في مادة الضرورة الذاتية ومباينة للضرورة وهي وظاهرا
 واعلم ان المعترف في تسلب القصد باصداقها في نفسها لا يصدق

في الاشياء بالذات لا بالاعتبار بالذات بل بالاعتبار بالذات والاعتبار بالذات

قولنا كل انسان كاتب معني ان ثبوت الكتابة للانسان وسلب
 الكتابة عنه ليس ضروريا وسالبة كقولنا بالامكان الخاص
 لا شئ من الانسان بكاتب فمن ممكنة في المعنى لان كليهما عبارة عن
 سلب الضرورة عن الطرفين بل هو في اللفظ فقط لان في الموجبة
 الايجاب صريح والسلب صمني وفي السالبة بالعكس وهي علم
 مطلقا من سائر المركبات اخص من الممكنة العامة وهو ظاهر عام
 من وجهين الدائمة والعامتين وللطفة العامة لصدور
 الجميع في مادة الوجودية الازلية ان كان ثبوت المحمول للموضوع
 دائما وصدف الممكنة الخاصة بدورها حيث لا يقع الممكنة بالفعل
 وبالعكس في مادة الضرورة الذاتية ومباينة للضرورة وهي وظاهرا
 واعلم ان المعترف في تسلب القصد باصداقها في نفسها لا يصدق

بالذات لا بالاعتبار بالذات بل بالاعتبار بالذات والاعتبار بالذات

العدد الواحد لا يجوز ان يكون زيدا او قوفا معا ولا يجوز ان ينطبق كونه
 زيدا او قوفا معا واما ما نفع الجمع ان حكمه بالنسبة بين جنبه في
 الصدق فخطاى من غير ان ينطبق في الكذب بل يمكن اجتماعهما في
 الكذب كقولنا هذا الشئ اما شجر او حجر فان الشجر لا يجتمعان ولا
 يجوز ان يكون الشئ الواحد شجرا وحجرا معا واما ما نفع الخلو ان حكمه
 فيها به اى بالنسبة بينهما اى بين حزميهما في الكذب فخطاى من غير
 التناهي في الصدق فيجوز اجتماعهما في الوجود كقولنا اما ان يكون
 زيد في الحجر ولا يعرق فان الكون في الحجر وعدم الفرق قد يجتمعان وجوا
 لكنهما لا يجتمعان عدما لا يستحالة انتفاء الكون في الحجر وانتفاء عدم
 الفرق وسالبة كل واحدة من هذه القضايا المتصلة للزوم والانتفاء
 والمنفصلة الحقيقية وما نفع الجمع وما نفع الخلو تثبت برفع ما حكم
 به في موجباتها فان السالبة للزومية ما حكم فيها برفع الزوم والانتفاء
 ما حكم فيها برفع توافق الطرفين في الصدق وعلى هذا فحق ثم اشار الى
 تقسيم الشرطية الى المحصورة والمهملة والمحصورة بحسب الانقسام
 القضية المحلية اليها لان الاوضاع في الشرطية كالافراد في المحلية
 فقال اعلم ان كلمة الشرطية اى كون الشرطية كلمة ان يكون
 التالى لازما في المتصلة للزومية او معاندا في المنفصلة العنادية
 للمقدم متعلق بقوله معاندا او لازما على تقدير التنازع وكذا الحال في
 قوله على جميع التقادير اى الاوضاع التى لاتناهي في مقدمية المقدم

هذا هو الوجه في
 ان يكون الحكم
 في الصدق خطاى
 من غير ان ينطبق
 في الكذب بل يمكن
 اجتماعهما في
 الكذب كقولنا
 هذا الشئ اما شجر
 او حجر فان الشجر
 لا يجتمعان ولا
 يجوز ان يكون
 الشئ الواحد شجرا
 وحجرا معا واما
 ما نفع الخلو ان
 حكمه فيها به اى
 بالنسبة بينهما اى
 بين حزميهما في
 الكذب فخطاى من
 غير التناهي في
 الصدق فيجوز
 اجتماعهما في
 الوجود كقولنا
 اما ان يكون
 زيد في الحجر
 ولا يعرق فان
 الكون في الحجر
 وعدم الفرق قد
 يجتمعان وجوا
 لكنهما لا
 يجتمعان عدما
 لا يستحالة
 انتفاء الكون
 في الحجر
 وانتفاء عدم
 الفرق وسالبة
 كل واحدة من
 هذه القضايا
 المتصلة للزوم
 والانتفاء
 والمنفصلة
 الحقيقية وما
 نفع الجمع وما
 نفع الخلو
 تثبت برفع ما
 حكم به في
 موجباتها
 فان السالبة
 للزومية ما
 حكم فيها
 برفع الزوم
 والانتفاء
 ما حكم فيها
 برفع توافق
 الطرفين في
 الصدق وعلى
 هذا فحق
 ثم اشار الى
 تقسيم
 الشرطية الى
 المحصورة
 والمهملة
 والمحصورة
 بحسب
 الانقسام
 القضية
 المحلية اليها
 لان الاوضاع
 في الشرطية
 كالافراد في
 المحلية فقال
 اعلم ان كلمة
 الشرطية اى
 كون الشرطية
 كلمة ان يكون
 التالى لازما
 في المتصلة
 للزومية او
 معاندا في
 المنفصلة
 العنادية
 للمقدم
 متعلق بقوله
 معاندا او
 لازما على
 تقدير
 التنازع
 وكذا الحال
 في قوله
 على جميع
 التقادير اى
 الاوضاع
 التى لاتناهي
 في مقدمية
 المقدم

أي يمكن حصول المقدم عليها سواء كانت محالة في نفسها أو كقولنا كلما كان
 الحيوان انشائيًا كما حيوان إذا انشأه انزوم حيوان الفرس ثابت لاشئانية الفرس
 مع جميع الأوضاع التي يمكن اجتماعها مع الشئ الفرس من كون صاحبا أو كاتبا
 أو ناطقا إلى غير ذلك وهي محالة في نفسها أو كقولنا كلما كان زيد انشائيًا فهو
 حيوان انشائيًا انزوم حيوانه زيد لاشئانية تارجم كل وضع يمكن اجتماع
 انشائية زريد من كون قائما أو قاعدا أو كاتبا إلى غير ذلك وهي ممكنة
 في نفسها وجزميتها أي جزئية الشرطية أي كون الشرطية جزئية أن
 التالي كذلك أمثال ذلك التالي أي لازما أو معاندا للمقدمها على بعض هذه
 التقادير أي الأوضاع التي لا ينافي مقدمية المقدم وخصيصيتها
 أي خصوصية الشرطية أن يكون كذلك أمثال ذلك التالي أي لازما أو
 معاندا على وضع معين لها لها بالاهمال الأوضاع والأمثلة غير خافية
 فسو للموجبة الكلية في الشرطية المتصلة كما ومما ومتى فموجبا ومما
 ومتى كانت الشمس طالقتها فالنهار موجود وسو للموجبة الكلية في الشرطية
 المنفصلة دائما فموجبا دائما ما أن يكون الشمس طالقتها ولا يكون النهار
 موجودا وسو للسالبة الكلية فيما أي في المتصلة والمنفصلة ليس
 البتة فموجبا ليس البتة إذا كانت الشمس طالقتها فالليل موجود وليس
 البتة أما أن يكون الشمس طالقتها وما أن يكون الليل موجودا أو
 سبور الموجبة الجزئية فيما أي في المتصلة والمنفصلة قد يكون موجبا قد يكون
 إذا كانت الشمس طالقتها فالنهار موجود وقد يكون ما أن يكون الشمس طالقتها وما أن يكون

[illegible]

ساجد الخ و هو متوسع و يمكن ان يقال
 ان المراءاة الامارة لا تدل على التقدير
 الاصل الاخر لا تدل على كماله و هو
 لا تدل على كماله و هو متوسع و يمكن ان يقال
 ان المراءاة الامارة لا تدل على التقدير
 الاصل الاخر لا تدل على كماله و هو

112

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

اسما في العرب
التي هي لغة
العرب
التي هي لغة
العرب

مستلزمة لقضية أخرى ومع هذا قياس لا لا سلم في قولنا لا
يطوف بالليل في حدة يسلم بقولنا فهو سارق بل مع قولنا كل من
بالليل فهو سارق لا سلم ايضاً ان قولنا كلما كانت الشمس طالعت فالسارق
موجود قضية واحدة مستلزمة لقضية أخرى لان كلمة كلما دالة
الاتصال والوضع فيكون بالحقيقة فكرة من قضيتين وقوله متى
سلمت اشارة الى ان مقدمات القياس لا يجب ان تكون مقولة صادقة
في نفس الامر فيشتمل القياس الصادق المقدمات وغيره وقوله يلزم عنه
اي عن ذلك القول المؤلف يخرج ما يسلم قولاً اخر بخصوص المادة
كما في قولنا الاشئ من الانسان شجر وكل حجر جاد فانه يلزم منه الاشئ
من الانسان جاد لكن بخصوص المادة لا في نفس القضايا وايضا يخرج
الاستقراء الغير التام والتمثيل فان مقدماتها اذا سلمت لا يلزم
عنها شئ لكونها ظنيين يمكن تخلف مدلولها عنهما ولم يؤت
الضمير ليعود الى القضايا البنية ذلك على ان لهيئة المؤلف دخلا
في الانتاج وان المطلوب لا يحصل من تلك القضايا الا مع الهيئة
الخصوصية وقوله لذاته احتراز عما يلزمه قول اخر بواسطة مقدمة احنية
بواسطة مقدمة في قوة المذكورة وقوله قول احرأى معائر لكل واحدة من المقدمات
ما اشارة الى وضوح مغايرة النتيجة لكل من المقدماتين والا يلزم ان يكون كل
قضيتين فرصاً قياساً وليس بقياس المقدمات في قولنا ان كان اب جرد
لكن اب جرد ليست ج د بل لزوم ا ب في قولنا كل ج ب

[illegible]

ينقض الشيء مفردا على القياس فلا ينصو التصديق بها لقولنا كلما
 كانت الشمس طالع فالنهار موجود لكن طالع فالنهار موجود في النتيجة
 ولما فالنهار موجود مذكورة بعينها فيه أي في القياس هذا الاستدراك
 عين المقدم ولو استدركت بنقض التالي وقلت لكن ليس موجي ينتج
 انها ليست بطالع ففقيضا وهو انها طالع مذكورة فيه بالفعل
 واقتراني وسمي به لا قتران الحدود فيه بعضها بالبعض اعني الاصغر
 والا كبر والا وسط ان لم يكن كذلك اي ان لم يكن النتيجة ولا يقيضا
 مذكورة فيه بالفعل لقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان حساس فكل
 انسان حساس فليست النتيجة ولا يقيضا مذكورة فيه بالفعل
 الكانت مذكورة فيه بالقوه والضابطة في الاستثنائي ان
 استثناء عين المقدم ينتج عين التالي واستثناء نقبض التالي ينتج
 نقبض المقدم هذا في المتصلة الزومية واما في المنفصلة فان كانت
 حقيقية فاستثناء عين كل ينتج نقبض الاخر واستثناء نقبض كل
 ينتج عين الاخر وان كانت مافقة الجمع فاستثناء عين كل ينتج نقبض
 الاخر وان كانت مافقة الخاء فاستثناء نقبض كل ينتج عين الاخر
 والامثلة غير خافية والاستثنائي على نوعين متصل الكانت الشرطية
 المذكورة فيه متصلة ومنفصل الكانت منفصلة ولا قتراني
 ايضا على نوعين حملي ان كان تابع من الحملات الصغرى وشرطي ان
 اشتمل على الشرطية واذا عرفت هذا اي ما ذكر من تعريف القياس

قوله كلما كانت الشمس طالع فالنهار موجود
 قوله فليست النتيجة ولا يقيضا
 قوله فاستثناء عين كل ينتج نقبض الاخر
 قوله فاستثناء نقبض كل ينتج عين الاخر
 قوله والامثلة غير خافية
 قوله الاشياء على نوعين متصل الكانت الشرطية
 المذكورة فيه متصلة ومنفصل الكانت منفصلة
 قوله ايضا على نوعين حملي
 قوله ان كان تابع من الحملات الصغرى
 قوله وشرطي ان اشتمل على الشرطية
 قوله واذا عرفت هذا اي ما ذكر من تعريف القياس

في علم من موضوع النتيجة في القياس لا يقال يسمى أصغر
 لأنه في الغالب يخص كل فرد أو يسمى مجموعها الأكبر لأنه أعم فيكون
 أكثر أفراداً ويقال أن المحمول محط الفائدة في الحكي يسمى أكبر للموضوع
 ليس محط الفائدة فيسمى أصغر وقد نوقش على الأول بأن الإحصاء أكثر
 اجزاء وإن كان أقل أفراداً أو الأعم أقل اجزاء وإن كان أكثر أفراداً هذا هو
 التسميته بالعكس وأجيب بأن الاعتبار لا ينص المناقشة فيها و
 القضاة التي فيها الأصغر تسمى صغرى لا شتماتها على الأصغر والقضاة
 التي فيها الأكبر تسمى كبرى لا شتماتها على الأكبر والمكررين الأصغر
 الأكبر حد الأوسط لتوسطه وصدرته وأسطر جمع بينهما ومعنى قولنا
 كل مثلث شكل وكل شكل كذا أن كل فرد من أفراد المثلث يصدق عليه مفهوم
 الشكل وكل ما يصدق عليه مفهوم الشكل فهو كذا وليس معناه أن
 كل فرد من أفراد المثلث هو عين مفهوم الشكل فإن بطلانه ظاهر ولا حاجة
 للمقترنان الحد الأوسط إذا وقع محمولاً والمراد بالمفهوم وإذا وقع
 موضوعاً والمراد به الذات ولا يكون الحد الأوسط في الأول والآخر
 مكرراً ويسمى الهسته الحاصلة من كعبية وضع الحد الأوسط عند
 الحد الآخر من هاهنا الأصغر والأكبر شكلاً وهي أي الأشكال أربعة
 الجدة وأوسط سكان محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى كقولنا كل
 جسم وبعده كذا له حادث وهو الشكل الأول وإنما جعل ذلك
 لوروده على النظم الذي أعني الانتقال من الأصغر إلى الأوسط

في علم من موضوع النتيجة في القياس لا يقال يسمى أصغر
 لأنه في الغالب يخص كل فرد أو يسمى مجموعها الأكبر لأنه أعم فيكون
 أكثر أفراداً ويقال أن المحمول محط الفائدة في الحكي يسمى أكبر للموضوع
 ليس محط الفائدة فيسمى أصغر وقد نوقش على الأول بأن الإحصاء أكثر
 اجزاء وإن كان أقل أفراداً أو الأعم أقل اجزاء وإن كان أكثر أفراداً هذا هو
 التسميته بالعكس وأجيب بأن الاعتبار لا ينص المناقشة فيها و
 القضاة التي فيها الأصغر تسمى صغرى لا شتماتها على الأصغر والقضاة
 التي فيها الأكبر تسمى كبرى لا شتماتها على الأكبر والمكررين الأصغر
 الأكبر حد الأوسط لتوسطه وصدرته وأسطر جمع بينهما ومعنى قولنا
 كل مثلث شكل وكل شكل كذا أن كل فرد من أفراد المثلث يصدق عليه مفهوم
 الشكل وكل ما يصدق عليه مفهوم الشكل فهو كذا وليس معناه أن
 كل فرد من أفراد المثلث هو عين مفهوم الشكل فإن بطلانه ظاهر ولا حاجة
 للمقترنان الحد الأوسط إذا وقع محمولاً والمراد بالمفهوم وإذا وقع
 موضوعاً والمراد به الذات ولا يكون الحد الأوسط في الأول والآخر
 مكرراً ويسمى الهسته الحاصلة من كعبية وضع الحد الأوسط عند
 الحد الآخر من هاهنا الأصغر والأكبر شكلاً وهي أي الأشكال أربعة
 الجدة وأوسط سكان محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى كقولنا كل
 جسم وبعده كذا له حادث وهو الشكل الأول وإنما جعل ذلك
 لوروده على النظم الذي أعني الانتقال من الأصغر إلى الأوسط

من الاوسط الى الاكبر ولكونه ضرورة الانتاج وان كان الحد الاوسط
 على العكس كـ موضوع على الصغرى ومحمولة في الكبرى كقولنا كل انسان
 ناطق وكل ضاحك انسان وهو الشكل الرابع وانما جعل ابعلا لانه
 يخالف الاول في المقدمتين جميعا ولذلك كان بعيدا عن الطبع استقظ
 عن درجة الاعتبار وان كان الحد الاوسط محمولا فيهما اي في الصغرى
 والكبرى كقولنا كل ناطق انسان ولا شئ من الحجر انسان فهو الشكل الثاني
 انما جعل ثانيا للموافقة الاول في الصغرى التي هي اشرف المقدمتين كاشتماله
 على الاصغر اعني الموضوع الذي لا جله يطلب المحمول وان كان الحد الاوسط
 موضوعا فيهما كقولنا كل انسان ناطق وكل انسان ضاحك فهو الشكل
 الثالث انما جعل ثالثا للموافقة الاول في الكبرى التي هي اخس المقدمتين
 ذهب بعض الافاضل الى ان جعل موضوع المطلوب الذي هو الاوسط
 والصغرى التي تشتمل على الاصغر اشرف وجعل المحمول الذي هو الاكبر
 والكبرى التي هي تشتمل على الاكبر اخس بعد الايجني والظاهر ان وج
 البعد عنده ان الاصغر لما كان اقل افراده ينبغي ان يكون اخس و
 كذا ما هو مشتمل عليه الاكبر لما كان اكثر افراده ينبغي ان يكون
 اشرف وكذا ما هو مشتمل عليه ولهذا صرح جوابا ان الكلي اشرف من
 الجزئي اقول ان الاكبر وان كان اكثر افراد الكـ ليس بمطلوب لذاته
 بل هو انما يطلب لاجل الموضوع وهو ان كان اقل افراد الكـ
 ليس بمطلوب لاجل المحمول بل لذاته فيكون جعل الاكبر

في هذا المثال
 انما جعل الاول ان
 انما جعل المطلوب الذي هو
 جعل موضوع المطلوب الذي هو
 والصغرى التي تشتمل على
 وجعل محمول الذي هو الاكبر
 تشتمل على الاكبر من غير
 موضوع المطلوب اشرف من
 وجعل المطلوب الذي هو
 انما جعل المطلوب الذي هو
 والمقدمتين اشرف من
 والمقدمتين اشرف من
 اشرف من المطلوب الذي هو
 على الاكبر
 انما جعل المطلوب الذي هو
 الاصغر لما كان اقل افراده
 ينبغي ان يكون اخس و
 كذا ما هو مشتمل عليه
 الاكبر لما كان اكثر افراده
 ينبغي ان يكون اشرف و
 ولهذا صرح جوابا ان
 الكلي اشرف من الجزئي
 اقول ان الاكبر وان كان
 اكثر افراد الكـ ليس
 بمطلوب لذاته بل هو
 انما يطلب لاجل الموضوع
 وهو ان كان اقل افراد
 الكـ ليس بمطلوب لاجل
 المحمول بل لذاته فيكون
 جعل الاكبر

في هذا المثال
 انما جعل الاول ان
 انما جعل المطلوب الذي هو
 جعل موضوع المطلوب الذي هو
 والصغرى التي تشتمل على
 وجعل محمول الذي هو الاكبر
 تشتمل على الاكبر من غير
 موضوع المطلوب اشرف من
 وجعل المطلوب الذي هو
 انما جعل المطلوب الذي هو
 والمقدمتين اشرف من
 والمقدمتين اشرف من
 اشرف من المطلوب الذي هو
 على الاكبر
 انما جعل المطلوب الذي هو
 الاصغر لما كان اقل افراده
 ينبغي ان يكون اخس و
 كذا ما هو مشتمل عليه
 الاكبر لما كان اكثر افراده
 ينبغي ان يكون اشرف و
 ولهذا صرح جوابا ان
 الكلي اشرف من الجزئي
 اقول ان الاكبر وان كان
 اكثر افراد الكـ ليس
 بمطلوب لذاته بل هو
 انما يطلب لاجل الموضوع
 وهو ان كان اقل افراد
 الكـ ليس بمطلوب لاجل
 المحمول بل لذاته فيكون
 جعل الاكبر

حاد في شرح في لوائح القياس فقال **فصل** في الاستقراء وهو عبارة
 عن وضع امور جزئية لحكم بكماله على ما يشتمل تلك الجزئيات وهو
 اى الاستقراء على نوعين تام ان استدلال جميع الجزئيات وحكم على
 الكل كما يقال كل جسم اما حيوان او نبات وما دلى التره وكل واحد منها
 متخير يلقى ان كل جسم متخير وهو يفيد اليقين هو قليل الاستعمال **فصل**
 ان استدلال بالكثرة الجزئيات وحكم على الكل بقولنا كل حيوان يحرك
 فله الاسفل عند المضغ لان الانسان والبهائم كذلك هو لا يفيد
 اليقين لاحتمال ان لا يكون الكل بهذه الصفة يجوز وحو جزئى اخر
 يكون حكمه مخالفا لما استقر كالمسح فانه قبل ان لا يحرك فله
 الاسفل عند المضغ **فصل** في التمثيل وهو تشبيه جزئى بجزئى في مغز
 مشترك بينهما ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه بالمعلل
 بذلك المعنى وهو المعنى بعوله وهو ان يستدل بجزئى على جزئى اخر
 لمشاركتهما في كل مؤثر في الحكم ويسمى التمثيل في عرف الفقهاء قياسا
 لما فيه من ضم جزئى بجزئى والحاكمة به والصورة التى هى محل الوفاق
 اصلا والصيغة التى هى الخلاف فرعا والمعنى المشترك بينهما على جامع
 لقولنا العالم مؤلف فيكون حادثا كالبيت **فصل** في البرهان وهو
 قياس مركب من مقدمات يصبية لاستنتاج يقينى وهو اى البرهان
 اما لى وهو الذى يكون المحل الاوسط فيه على النسبة اعلى نسبة
 الاكبر الى الاصغر في الذهب والنحاس واما يسمى لميل او اداة اللية

في قوله تعالى في حق المؤمنين
 الاكثر من سبعين عاماً
 ما في حقهم من سبعين عاماً
 او بعد او معاً او بارة او غير ذلك
 و هو ما يراه اوصاف ارباب
 ابطال التعبد بالدين ارباب
 كما يقال ان كثرت الابدان
 عند دبرها او جوارها
 والاولى بين محلة والايمان
 الواجب على حالها فتنقض
 الثاني من اربعة وقت الصلاة
 السابعة من السورة
 في كل ركعة من ركعات
 في كل صلاة من الصلوات
 في كل يوم من الايام
 في كل شهر من الشهور
 في كل سنة من السنين
 في كل حياة من الحيات
 في كل امة من الامم
 في كل خلق من المخلوقين
 في كل شيء من الاشياء
 في كل زمان من الزمان
 في كل مكان من المكان
 في كل حال من الاحوال
 في كل شيء من الاشياء
 في كل زمان من الزمان
 في كل مكان من المكان
 في كل حال من الاحوال

اى العلية كقولنا هذا متعفن لاختلاطه وكل متعفن لاختلاطه محوم
 محوم فالحدا لا وسط وهو متعفن لاختلاطه لعل النسبة المحي الى هذا في
 الدهن والخارج او اتى وانما سمي انيا لا فادته الاية اعني الثبوت
 في العقل وهو الذي يكون الحد لا وسط فيه علة النسبة في الدهن
 فقط وفي الخارج معلول لها كقولنا هذا محوم وكل محوم متعفن
 الاختلاط فكذا متعفن لاختلاطه فالحى معلول في الخارج وفي
 الدهن علة لان تصور المعلول علة لتصور العلة في الدهن
 وليكن هذا اخر الكلام في شرح هذه الرسالة
 والحمد لله رب العالمين والصلاة



على خير خلقه محمد وآله و
 اصحابه اجمعين

رسالة في بيان
 مذهبنا في الدين
 والعلوم

الطبع

تمت

خاتمة

الحمد لله الذي خلق الانسان وعلمه البيان والصلاة والسلام على من بعث
 بالهداية ليشير ونذيرا وعلى النبي محمد وآله و اصحابه اجمعين
 واوليا الهداية اما بعد فلما كان علم الميزان من العلوم الشريفة والفنون اللطيفة وكان حسن الكتب كبرية
 تحقيرا واعتبارا وقد قضا شرحه في المنطق السببي بل في الميزان كيف لا وقد اودع في كتابه
 وتحقيقاته وطائفة من العلوم وتحقيقاته واورد فيه ما اشير لغيره فلا عمنها الشرح والمقرون انظار الطائفة
 مثلها الا بصا والعيون قد طبع من ألف الف كتاب لكن لم ينلوا عن غلظ قد تم بحمد طبعه ثمانية خاتمة في بيان
 والاشنان محمد علي شخان انهم اقبلوا رب الشان فجا بهج بالبد الشبان كما هو مقصوده ورام الله

والتحليل

عاشد در کتب جلالت تفسیر و بشرط ابرار
قد ارضه بکتاب خیر مطیع و الناس در لانا سر لای
قرطاج صاحب نواز ارضه قدوة بنو الکانت

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳

۵۹۳
 ...
 ...
 ...

مذکورہ کی طرف توجہ دینا چاہیے
کہ یہ سب احکام ان کے
موجودہ احوال کے مطابق
مقرر ہوئے ہیں اور ان کے
میں سے کوئی ایک یا دو
میں سے کوئی ایک یا دو
میں سے کوئی ایک یا دو

صفر سالہ بیڑی و
کرسے و جہیز
خود لکھنؤ میں ان کے
بابا سائیکل کے طاق انسان
میں سے ان کے بیڑی میں رہا

سفری مورخین بر پید
کبری ساله کلمه

مفكر نويس بزرگ
سازگار
مؤيد انجمن اولاد انسان
و دانشمندان انجمن انسان
مؤيد انجمن اولاد انسان

مغوی موجد کلید و
بری سالک کلید

وغيره سالک کلمه
و لا اقلی من کلمه انسان
ان الحسنة بياط

[illegible]

رسے سائز کھینچ

الشغل الاول

الشكل الثاني

الشكل الثاني

كل العرب

شرط نتیجه دادن آن ایجاب می‌نماید
و کلیت کبری است و الا نتیجه مقوله
بر آید و اقلان موجب عدم است

شرط التجاش اختلاف هزو
مقدمه در عیاب و سلب
و کلیت کبر

نظر و اشتیاح آن کلیہ بودن سیکما
زرد و مقدسہ و جوہر لعلی و زرد
صفیری

مقامت جس کی لئے واسطہ تھا چلتا
قدردارِ یحیٰی و سلطہ کلیت کی
یا موصوفہ و غیرہ و تو موصوفہ

